الفصـــل التمهيــدي

الإطـــــــار العـــــــام للبـــحث

مقدمة البحث- مشكلة البحث- أهداف البحث- أهمية البحث- فرضيات البحث- منهجية البحث- أدوات البحث- مجتمع وعينة البحث- تقسيمات البحث-

أولاً/ مقدمـــة البحث:

لقد أوضحت الاحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة والاهتمام بها في ممارسة الأعمال و المنشآت المالية ، فمند عام 1997 تاريخ حدوث الأزمة المالية الأسيوية، مروراً بفضيحة انهيار الشركات العالمية الكبرى (شركة ENRON) التي كانت إحدى أكبر شركات الطاقة في أمريكا وأعلنت إفلاسها في ديسمبر من سنة 2001 عقب إقرارها بممارسات محاسبية مريبة وكان بعد هذا أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وشركة WORLDCOM وشركة Arthur Anderson فقد ساهمت هذه الأمثلة في ظهور بعض المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بضبط الأداء والممارسات المحاسبية، (www.hawkama.net تاريخ الزيارة 2017/10/22).

ولقد اتجهت أنظار الجميع إلى حوكمة الشركات باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى رفع كفاءة أداة الشركات ووضع الانظمة الكفيلة بتجنب أو الحد من الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً، وقد قامت العديد من الدول بخطوات هامة في سبيل تدعيم فعاليات حوكمة الشركات وطبعاً أغلبها دول العرب المنظمة صناعياً وبدلك فإن حوكمة الشركات ستمثل الأداة التي تقوم برفع مستوى الأداة وتحفيز وتقليل المخاطر المتعلقة بالفساد بالمؤسسات كما تؤدي دور فعال في ضمان التقارير المالية، كما تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال ومكافحة الفساد، مما يزيد من أهميتها بشكل خاص بالنسبة للدول النامية. (المؤسسة الوطنية للنفط noclibya.com.ly تاريخ الزيارة 2017/10/22).

إن حوكمة الشركات تحتاج للعديد من الوسائل ليتم تطبيقها بشكل جيد داخل الشركة ومن هذه الوسائل المراجعة الداخلية وتلعب المراجعة الداخلية دوراً هام في الحوكمة من خلال ما توفره من تقارير مالية أيضاً في تفعيل أدوات وآليات الحوكمة، فالحوكمة ترتبط بشكل أساسي بمشكلة فصل الملكية عن الإدارة لأنه من المعروف أن التقارير المالية والقوائم المالية قابلة للمراجعة من قبل مراجع مستقل وهذا يعتبر حل أساسي للمشكلة في المؤسسات، وعليه فإن للمراجعة الداخلية دور في حوكمة الشركات وقد تطور هدا الدور واتسع مع مرور الزمن حيث أصبح يتضمن تقدير المخاطر والتحقق من الإجراءات الرقابية وفعاليتها في الشركات، ونظراً لأهمية هدا الموضوع فإن هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على دور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي، (خالد عبد الله، ص13).

ثانياً/ مشكلـــة البحث:

انطلاقاً من أهمية حوكمة الشركات وضرورة نقلها لحيز التطبيق فإن المراجعة الداخلية تعد أحد أهم ركائز هدا التطبيق، وأيضاً كون المراجعة الداخلية أحد عوامل تطبيق حوكمة الشركات فقد تغير الدور التقليدي للمراجع الداخلي وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل إلى القيام بدور استشاري كبير لتطوير الأداء وأصبح المراجع الداخلي لديه العديد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط وأسس بناء

البرامج وتقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع الحفاظ على مستوى الجودة، وعليه فإن المراجعة الداخلية هي وسيلة فعالة لمساعدة الإدارة من خلال مراجعة العمليات والمستندات، وبدلك للمراجعة الداخلية دور هام في حوكمة العديد من المؤسسات لما تضيفه من ثقة على المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤون المؤسسة فتطور هذا الدور واتسع نطاقه مع مرور الزمن، وأصبح يتضمن تقدير المخاطر والتحقق من الاجراءات الرقابية واختبارات مدى الالتزام.

ومن خلال ما أثبتته الانهيارات والفضائح المالية، التي طالت كبريات الشركات في العالم فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح، والتي كان لظهورها آثار مدويه ونتائج مدمرة، الأمر الذي دفع الجهات المعنية إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث الأزمات والانهيارات.

ولقد أتبتث الدراسات أن هذه الأزمات المالية والانهيارات طالت كافة المجتمعات المالية المتقدمة وحتى النامية لأسباب متعددة أذكر منها ظاهرة الفساد الإداري والمالي وهي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية.

وكانت الحوكمة وآلياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث مثل هذه الأزمات والحد منه في أقل تقدير، وذلك من مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة.

ونتيجة الازمات والتغيرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيا وعدم ربط مفهوم الحوكمة بالمراجعة الداخلية قد يؤدي دلك إلى زيادة الفساد والتلاعب المالي والاختلاسات بالإضافة إلى ضعف تطبيق نظام حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط.

و من خلال مـــا تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الآتي:-

"ما دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في ظل حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط ؟"

و على ضوء المشكلة والإجابة عن هذا التساؤل تكون من خلاله التساؤلات الآتية:-

1. ما مدى تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط؟.
2. ما تأثير حوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية نظام المراجعة الداخلية؟.
3. ما مدى تطبيق حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسة الوطنية للنفط؟.

ثالثاً/ أهداف البحث:

تُــهدف الدراسـة إلى:-

1. بيان دور حوكمة الشركات في حد من الفساد المالي، وذلك من خلال تحديد المبادئ والقواعد والآليات المختلفة لإدارة الشركات وزيادة كفاءتها.

2. معرفة التطور والاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في ظل تطور حوكمة الشركات ومساهمتها في الحد من الفساد المالي في المؤسسة الوطنية للنفط.

3. إبراز دور المراجعة الداخلية في تحديد كفاءة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأيضاً تأثيرها على مبادئ الحوكمة وأطرافها.

4. توضيح علاقة المراجعة الداخلية بحوكمة الشركات وسبل تطويرها في المؤسسة.

رابعاً/ أهميـــــة البحث:

تظهر أهمية الدراسة من خلال تناول موضوع معاصر وهو حوكمة الشركات باعتباره مساهم في عدة جوانب اقتصادية ومتمثلة في:-

1. رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية.
2. إبراز الدور الهام للمراجعة الداخلية في الرفع من كفاءة وفعالية حوكمة الشركات وخاصةً أن الدراسات والتجارب في السنوات الأخيرة أظهرت أن ضعف حوكمة الشركات يؤدي إلى تدمير الاقتصاديات القومية بشكل خطير وخصوصاً في الدول النامية التي ينعدم فيها مفهوم حوكمة الشركات نتيجة القصور والضعف في المراجعة الداخلية في المؤسسات أو المصارف.
3. تفعيل المراجعة الداخلية وتطبيقها وكذلك تفعيل مبادئ وآليات حوكمة الشركات يعمل على تطوير أداء الشركات والرفع من الاقتصاد القومي وتنشيطه ومحاربة الفساد الدي قد يؤدي إلى انهيار الدولة.

خامساً/ فرضيات البحث:

للتحقق من اهداف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:-

"لا يوجد للمراجعة الداخلية دور في الحد من الفساد المالي في ظل حوكمة المؤسسات"

و لاختبـــار الفرضية الرئيسية تم اشتقاق فرضيات فرعيـــة كالتالي:

1. لا تطبق المؤسسة الوطنية للنفط نظام حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي.

2. لا يوجد تأثير لحوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

3. لا يؤثر تطبيق الحوكمة في ظل نظام فعال للمراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الوطنية للنفط .

سادساً: منهجيــة البحث

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها فإن منهج الدراسة وصفياً وتحليلياً لكونه أكثر المناهج استخداماً في العلوم الانسانية والتطبيقية، ولكي نتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات وأهداف الدراسة فقد اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الاستقرائي، ومنهج تحليل المحتوى تم استقراء البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، بهدف تكوين الاطار النظري.

وأما من الجانب العملي من الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، لاستخلاص النتائج وتفسيرها واقتراح التوصيات المناسبة لها وتم استخدام استمارة الاستبيان وقد كان اعتمادنا على منهج الدراسة الميدانية بناءً على ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة على المؤسسة محل الدراسة وهي المؤسسة الوطنية للنفط.

سابعاً: أدوات البحث

الجانب النظري: الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة وشبكة المعلومات الإلكترونية.

الجانب العملي: استمارة الاستبيان والتي تم توزيعها على عينة البحث، وتم اعدادها بما يتناسب مع الموضوع والمشكلة والتساؤلات وأهداف البحث.

ثامناً: مجتمــع وعينــة البحث

- مجتمع البحث: يشمل مجتمع البحث كامل الموظفين العاملين التابعين لإدارة المراجعة الداخلية.

- عينة البحث: تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من بين أفراد مجتمع البحث.

تاسعاً: حدود البحث

- الحدود الزمنية: لقد استغرقت الدراسة الميدانية على المؤسسة الوطنية للنفط ثلاثة أشهر، ابتداءً من 2018/3/1 إلى غاية 2018/5/30.

- الحدود المكانية: تم اختيـار المؤسســة الوطنية للنفط لتكون محل الدراسة الواقع مقرها الرئيسي في ليبيا/ داخل نطاق مدينة طرابلس، شارع بشير السعداوي، جنة العريف.

عاشراً: تقسيمات البحث

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل التمهيدي الاطار العام لخطة البحث، كما تناول الفصل الاول التأصيل العلمي والعملي للمراجعة الداخلية حيث اعتمد هدا الفصل على مبحثين ركز المبحث الاول على الاطار العام للمراجعة الداخلية، بينما المبحث الثاني تحدث عن المعايير الدولية للمراجعة الداخلية و الميثاق الاخلاقي للمهنة، أما الفصل الثاني كان بعنوان التأصيل العلمي والعملي لحوكمة الشركات وانقسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول بعنوان الاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات والثاني الاطار التشريعي لحوكمة الشركات وأخيراً تناول الفصل الثالث الدراسة ميدانية عن دور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي في المؤسسة الوطنية للنفط، وتم عرض النتائج والتوصيات التي توصل إليها هذا البحث.

الفصـــــل الأول

التأصيـــل العلمي والعملي للمراجعـــة الداخليـــة

المبحث الأول: الإطار العام للمراجعة الداخلية

المبحث الثاني: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والميثاق الأخلاقي للمهنة

مقدمـــــة:

تعتبر المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الفعالة التي تساعد الإدارة على تأدية وظائفها بكفاءة وفعالية وأصبحت المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر، بحيث بدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية، ونتيجة الظروف الاقتصادية تواجه مهنة المراجعة الداخلية منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تغيرات هائلة، ورغم اعتبار الدول المتقدمة وخاصة أمريكا؛ المصدر والمحرك الرئيسي لهذه التغيرات، إلا أن الدول العربية النامية ومنها ليبيا تحديداً تجد نفسها في وضع يحتم عليها التلاؤم معها، ومن بين هذه التغيرات ما يعرف بظاهرة "حوكمة الشركات" والناتجة عن الفضائح المالية في مؤسسات الأعمال الأمريكية، وقد ترتب عن هذه التغيرات قيام معهد المراجعين الداخليين في أمريكا بتشكيل إطار جديد للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ليتماشى مع بيئة الأعمال الحالية.

وللإلمام أكثر بالموضوع، تناول هذا الفصل المباحث التالية:-

- الإطار العام للمراجعة الداخلية.
- المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والميثاق الأخلاقي للمهنة.

المبـــحث الأول- الإطار العام للمراجعة الداخلية

المطلب الأول/ عموميات المراجعة الداخلية:

أولاً/ لمحة تاريخية عن المراجعة الداخلية:

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة تعود إلى الثلاثينات، وكان ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية، خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل معها في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها، وبقى دور المراجعة الداخلية مهمشاً بحيث أنها لم تحظ بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المراجعين الداخليين في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 م، وكوّنوا ما يسمى بـ "معهد المراجعين الداخليين الأمريكي" الذي عمل منذ إنشاءه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها.

أما في وقتنا الحاضر فقد أصبحت المراجعة الداخلية بالغة في الأهمية، باعتبارها أداة يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث بدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية (العمرات، ص12).

وعلى ضوء هذا أصبحت المراجعة الداخلية بمثابة العين الساهرة على مصالح المنشأة العامة والبنوك، خاصة إذا أصبح وجودها لا غنى عنه؛ فهي تعد وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، وتضمن للبنك حماية أمواله لكونه معرض للأخطار في أغلب الأحيان، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات، جودتها، كفايتها، وعدالتها، وكما أنها تتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة، أما المراجعة الخارجية فيمكن أن يكون لها دور اعتمادي وقانوني لتجلب نظرة جديدة خارجة على المنشأة. " وقد تطورت المراجعة الداخلية واختلف التطور من صناعة إلى أخرى، بل من منشأة إلى اخرى داخل نفس الصناعة، وقد أدى هذا التطور إلى إضافة بُعد جديد وهو تقييم اداء العمليات للوقوف على مدى كفاءة هذا الأداء ".

يلجأ الكثير من المدراء الماليين إلى تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك من أجل إعداد بيانات مالية صحيحة وفقاً لأهداف الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية. وقد أدى التطور العلمي والنمو في مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المشروعات وتشعب أعمالها ووظائفها، وصعوبة أداءها، وتعدد مشاكلها، وقد أدى ذلك إلى التطور في مفهوم وأهداف وأساليب المراجعة الداخلية، للتأكد من فاعلية الرقابة الداخلية التي تمثل المراجعة الداخلية عنصراً هاماً فيها، وكلما كبر حجم المشروع؛ زادت الحاجة إلى توفير نظام مراجعة داخلية

فعّال، بحيث تمارس المراجعة على أوجه نشاطات المشروع سواء كان نشاط إداري أو مالي، إذا أن وجودها أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً لكل عملية من عمليات المشروع، كالعمليات النقدية والتي تحتاج للمراجعة بغرض اكتشاف أي اختلاس أو تلاعب بها.

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية، وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة، وهي أيضاً وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسيات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول، وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، والهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية، وأيضاً تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية.

ثانياً/ مفهوم المراجعة الداخلية:

وعند تتبع التطور الزمني للمراجعة الداخلية ، نجد أنها قد مرت بالعديد من المراحل التي يمكن إدراجها كما يلي:

- لقد عرّفها مجمع المحاسبين الأمريكيين المراجعة في عام 1947م على أنها "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه المعايير الموضوعية، ثم توصيل ذلك النتائج للأطراف المعنية" (محمد متولي، محمد الجزار، ص13).

- ما قبل سنة 1957م:

كان يقصد بالمراجعة الداخلية في هذه الفترة بأنها: "التي يقوم بها مجموعة من موظفي المؤسسة وذلك لتعقب الأخطاء، فقد انحصرت على اكتشاف الأخطاء، والغش، والتلاعب، وضاق نطاقها في العمليات المالية فقط، فقد كان هدفاً وقائياً ولم يكن هدفاً بناءاً، "(الوردات، ص32).

- ما بين 1957م – 1971م:

توسع مجال عمل المراجعة الداخلية وكذلك أهدافها، حيث لم يقتصر على الأهداف الوقائية فقط، بل تعدتها للأهداف البناءة، وبذلك طلبت الإدارة من المراجع الداخلي التقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفين إن أمكن، وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات فقد جاء تعريف المراجعة الداخلية على أنها "النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية؛ وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة، فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة "(حمادي، 2008).

- من 1971م حتى 1999:

فقد تم صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية من قبل معهد المراجعين الداخليين IIA:

"على أنه نشاط نوعي، استشاري، وموضوعي مستقل داخل المؤسسة، مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز أهداف المؤسسة من خلال التحقق من إتباع السياسيات والخطط والاجراءات الموضوعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى "(السواح، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص24).

أما في عام 2001 م فقد تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية، وتم تعريفها على أنها "نشاط مستقل، موضوعي، تأكيدي، ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة و حوكمة الشركات "، (الوردات، ص37).

وقد أكـــدّ (الوردات، ص37) بأن المراجعة الداخلية أصبحت تمارس من أجل إضافة قيمة للمؤسسة من خلال خفض التكاليف وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، والعمل على اقتراح ما يلزم لتحسين عملياتها ومساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين العمليات من خلال الآتي:

- إدارة المخاطر Risk Management.
- الرقابة Control.
- حوكمة الشركات Corporate Governance

وقد كان أحدث تعريف للمراجعة الداخلية واكثرها قبولاً ومتعارف علية؛ هو تعريف معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عُرفت كالآتي: "إن المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها وهو نوع من الإجراءات الرقابية التي تتم عن طريق فحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الإجراءات الرقابية الأخرى؛ وذلك لخدمة الشركة"، (ادريس عبدالسلام، ص 54).

المطلب الثاني/ أهمية وأهداف المراجعة الداخلية وأنواعها:

أولاً/ أهمية المراجعة الداخلية:

يكمن دور المراجعة الداخلية في انها أداة رقابية تعمل على اكتشاف الأخطاء وأوجه القصور والانحرافات في نظام الرقابة الداخلية واتخاد القرارات التصحيحية بشأنها ، وايضاً اهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، حيث تنبه الإدارة ولجنة المراجعة إلى المخاطر الهامة التي تؤثر على اهداف وعمليات وموارد الشركة، كما ان لها دوراً استشارياً في تقديم الأساليب الملائمة للتغلب على هذه المخاطر، وترتبط فعالية وظيفة المراجعة الداخلية بمدى كفاية الموارد المخصصة لها، والدعم المقدم من الإدارة العليا لقسم المراجعة الداخلية، مع ضمان التدريب المستمر، ويؤدي تحسين فعالية وظيفة المراجعة الداخلية إلى تفعيل دورها في حوكمة الشركات مما يؤدي بطبيعة الحال إلى حوكمة أفضل للشركات، (عبد الغني، فضل علي، ص23).

ويلاحظ في السنوات الاخيرة ظهور العديد من حالات فشل المؤسسات، وخصوصاً تلك الحالات التي انهارت فيها شركات عملاقة، وقد لفت ذلك انظار المستثمرين والباحثين، وغيرهم من المهتمين بمجالات

الأعمال والاقتصاد، وأجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول أسباب انهيار هذه المؤسسات، وخلصت إلى أن السبب الرئيسي هو ضعف الأداء الرقابي فيها؛ نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة أو انخفاض جودة أداء لجان المراجعة أو غياب وظيفة المراجعة الداخلية.

ومن ناحية أخرى، شهدت السنوات الاخيرة تغييراً في أنماط الملكية نتيجة تحول ملكية الاسهم من المستثمر الفرد إلى المؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق الاستثمار، البنوك وغيرها، أدى ذلك إلى تركيز المليكة في يد عدد قليل من المستثمرين الذين أصبح لهم تأثير فعال على مجلس الإدارة، وبدأ هؤلاء المستثمرين يناشدون بضرورة التغير في المواصفات الإدارية والاجراءات والاساليب الرقابية التي تستخدمها المؤسسات بما يحقق الحماية لمصالحهم.

وأدت هذه التطورات في بيئة الاعمال إلى ظهور الحاجة لتدخل الجهات الرقابية والتشريعية لضمان حماية حقوق المستثمرين في المؤسسات المختلفة ولعل من أبرز مظاهر التغيير في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسات والدراسات التي أثرت فيها ما يلي: (سمير كامل محمد عيسى، ص3).

1. صدور تقرير لجنة تريدواي في عام 1987 م، والذي وضع العديد من التوصيات للحد من الغش في القوائم المالية، ولتحسين الرقابة والأداء الرقابي في المؤسسات، وينادي التقرير بضرورة تحسين الأداء الإداري، ووجود لجان مراجعة مستقلة وفاعلة، وإشراف دقيق للجان المراجعة للتأكد من استقلالية كل من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.

2. صدور قانون " ساربانيس – اوكسلي " عن الكونجرس الأمريكي في منتصف عام 2002 م نتيجة حالات الانهيار في الشركات العملاقة والذي وضع عدداً من القواعد التي يجب أن تلتزم بها الشركات المساهمة، حيث زادت أهمية المراجعة الداخلية مع متطلبات هذا القانون، فعلى الرغم من أن هذا القانون لم يحدد بشكل قاطع دور وظيفة المراجعة الداخلة في حوكمة المؤسسات، إلا أن توسيع متطلبات الحوكمة بالنسبة لكل من لجنة المراجعة و المراجع الخارجي، والإدارة العليا ومجلس الإدارة يقتضي أيضاً توسيع دور المراجعة الداخلية باعتبارها طرفاً رابعاً في حوكمة المؤسسات، كما أكد على ضرورة إنشاء لجان المراجعة في جميع الشركات المساهمة، مع إلزام إدارة كل شركة بإصدار تقرير ضمن التقرير المالي السنوي يؤكد مسؤولية مجلس الإدارة عن وجود نظام للرقابة الداخلية، وتنفيذه بفاعلية، مع التأكيد على استقلالية لجان المراجعة، وقد صار للمراجعة الداخلية العديد من الأدوار المترابطة فيما بينها والتي تحتم عليها تطوير إجراءاتها لتتماشى مع متطلبات هذا القانون والتي تؤدي في النهاية للوصول إلى النتائج المتوقعة منها والقابلة للمقارنة.

3. صدو عدد من التوصيات لمعهد المراجعين الداخليين في إبريل 2002م والتي قدمت إلى سوق الأوراق المالية بنيويورك والتي تضمنت ضرورة الالتزام بمبادئ الأداء الرقابي، والافصاح عن تقييم مجلس الإدارة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وضرورة الإنشاء، والبقاء على وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية، على أن توفر لها الموارد الكافية والأفراد المؤهلين، فضلاً عن اصدارها للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية

والتي وضعت سنة 2003م، وأصبحت نافذة اعتباراً من سنة 2004م، والتي تخضع للتحديث من فترة إلى أخرى حسب المستجدات التي تؤثر عليها.

ثانياً/ أهداف وخصائص المراجعة الداخليـــة:

1. أهداف المراجعة الداخليـــة:

تطورت أهداف المراجعة الداخلية وأصبحت تتماشى مع التطورات الاقتصادية الحديثة، حيث تطورت من نظرة محاسبية محضة تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وأصبحت تهتم بكل النشاطات والوظائف في الشركات ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى هدفين هما: (خالد أمين عبد الله، ص167).

1.1 حماية ممتلكات الشركات و مصالحها:

يسعى المراجع الداخلي إلى حماية مصالح المؤسسة وممتلكاتها من الغش والأخطاء والضياع والانحراف باستخدام إجراءات ملائمة، كما أنه يسعى إلى إظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقة البيانات المحاسبية ويعتمد لتحقيق هذا الهدف على برامج لمراجعة النواحي المالية والمحاسبية عن طريق المراجعة المالية وتتضمن فحص كل من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها من حيث التصميم والتنفيذ واختبار السجلات المناسبة والقوائم المالية والتحقق من عناصر المركز المالي.

2.1 البناء و الإصلاح:

عن طريق تقديم توصيات لإجراء التعديلات اللازمة على نواحي النشاط وتعتمد في هذا المجال على القياس والتقييم، ومراجعة خطط وسياسات وإجراءات الإدارة عن طريق القيام بمراجعة خاصة، تتعلق بمختلف نشاطات المؤسسة. حيث أن مفهوم المراجعة الداخلية تطور مع ظهور حوكمة المؤسسات الأمر الذي أدى إلى إحداث تطور في أهداف المراجعة الداخلية والتي تتمثل في: (سمير كامل محمد عيسى، ص5).

1.2.1 زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط استراتيجية المؤسسة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية.

2.2.1 تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.

3.2.1 تقويم و تحسين فاعلية الرقابة.

4.2.1 تقويم وتحسين فاعلية عمليات حوكمة المؤسسات.

2. خصائص المراجعة الداخلية:

للمراجعة عدة خصائص تميزها عن بقية الأدوات الأخرى نذكر منها : (الصبان، ص7-8).

1.2 المراجعة عملية منتظمة، أي أن اختبارات المراجع تعتمد على تخطيط مسبق متمثل في برنامج موضوع ومضبوط لعملية المراجعة.

2.2 ضرورة الحصول على قرائن وأدلة إثبات وتقديمها بطريقة موضوعية.

3.2 تشمل المراجعة على إبداء رأي فني محايد، الأمر الذي يتطلب وضع مجموعة من المعايير التي تستخدم كأساس للتقييم وإبداء الرأي .

4.2 إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعنية.

المطلب الثالث/ أنواع و فروض المراجعة الداخليـــة وتطورها:

يمكن توضيح أنواع المراجعة وأنواع الفروض على النحو التالي:

أولاً/ أنواع المراجعة الداخليــة:

تنقسم المراجعة الداخلية إلى عدة أنواع، ومن أهمها:

1. المراجعة المالية: (الشتوي، ص 54-55) وتخص مراجعة السجلات والدفاتر والمستندات والعمليات وجميع الاجراءات المتعلقة بالنواحي المالية مثل التحقق الفعلي للأصول وصحة الوثائق والمستندات والدفاتر وجميع الحسابات المالية وإجراء المقارنات وفحص الإيرادات والمصروفات.

2. المراجعة الإدارية: تخص مراجعة وفحص الاجراءات الرقابية والسياسات الإدارية، أي الخاصة بالنواحي الغير مالية أو الغير محاسبية مثل التأكد من إتباع سياسات التخزين واختبار العمليات الانتاجية المختلفة من حيث الجودة والرقابة والتأكد من برامج تدريب الموظفين وسبل تطويرها.

3. مراجعة العمليات (بوتين، ص11)،هذا النوع من المراجعة والذي يهتم بالناحية التسييرية في مختلف نشاطات المؤسسة، يدرس مدى نجاح تطبيق سياسات الإدارة ويزود متخذ القرارات عبر مختلف مستويات الهرم التنظيمي بتحاليل واقتراحات قصد ترقية تلك النشاطات وتطوير المؤسسة، وبتعبير أخر فإن مراجعة العمليات تتعدى النواحي المالية لتشمل جميع العمليات التي هو بصدد دراستها.

ويمكن الإشارة إلى أن المراجعة الداخلية - بشكلها الحالي- تقوم بجميع الأنواع السابقة فهي عبارة عن أداة للرقابة الداخلية الشاملة لجميع الأقسام والعمليات بالمؤسسة، فهي تغطي العديد من النواحي مثل المراجعة المالية ، مراجعة الإدارية، القيام بالمراجعة العمليات ....إلخ ، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات والتوجيهات وكذلك متابعة مدى التزام المؤسسة بتطبيقها لحوكمة المؤسسات، وأيضاً كآلية للحد من الفساد.

ثانياً/ فروض المراجعة الداخلية:

تحتاج المراجعة إلى معتقدات ومتطلبات سابقة وأساسية للتعامل مع المشاكل المرتبطة ببيئة المراجع، وتتمثل الفروض الأساسية للمراجعة في الآتي :-

1. قابلية البيانات للفحص: (الصبان وآخرون، ص31-32).

ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي نعتمد عليها من أجل إيجاد نظام للاتصال بين المعلومات ومستخدميها وتتمثل هذه المعايير في:-

1.1. ملاءمة المعلومات: وذلك يعني ضرورة ملاءمة المعلومات لاحتياجات المستخدمين، وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

2.1. القابلية للفحص: وهذا يعني أنه في حالة قيام شخصين بفحص المعلومات نفسها فلا بد أن يصلا إلى نفس النتائج التي يجب التوصل إليها، وتنبه أهمية هدا المعيار من انفصال مستخدمي المعلومات عن مصدر إعدادها وتعارض مصالحهم مع مصالح معدي تلك المعلومات.

3.1. البعد عن التحيز في التسجيل: وهذا يعني تسجيل الحقائق بطريقة عادلة و موضوعية.

4.1. القابلية للقياس الكمي: وهي الخاصية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية، فالقياس الكمي يضيق منفعة تحويل المعلومات من معلومات أولية إلى معلومات ذات قيمة إضافية ومن خلال عملية حسابية ويقودها هذا الفرض إلى دراسة مختلف الطرق للحصول على المعرفة والبرهان، والالتزام بتطبيقها في مجال المراجعة وكذلك دراسة مسؤوليات المراجع في الحصول على الأدلة الكافية.

2. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة: (محمد طواهر، مسعود، ص13-14)، يقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين المراجع والإدارة، حيث يقوم المراجع بإمداد الإدارة بمعلومات بغاية اتخاد قرارات صائبة، بينما نجد الإدارة تمد المراجع بمعلومات يستطيع على أساسها أن يبدي رأيه الفني المحايد على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

3. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء (الصحن، الصبان، ص:28)، جاء هذا الفرض على أساس وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ، مما يجعل من الممكن إعداد برنامج للمراجعة بصورة تخفض من مدى الفحص، ويعني هدا الفرض احتمال وجود نظام سليم للرقابة الداخلية، مما يجعل من الممكن وجود خلل للرقابة الداخلية، فالأخطاء يمكن أن تحدث علة الرغم من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة.

4. التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يقوم هدا الفرض على أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي التي تستخدم للحكم على مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، وهذا يعني

أن المراجع يسترشد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كدليل للحكم على مدى عدالة القوائم المالية وتبرير رأيه الفني.

5. العناصر التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كدلك في المستقبل(الصحن، الصبان، مرجع السابق، ص:30-31)، وهدا يعني أنه إدا اتضح للمراجع أن إدارة المؤسسة رشيدة في تصرفاتها، وأن الرقابة الداخلية سليمة فإنه يفترض أن الوضع سيستمر كدلك في المستقبل إلا إدا وجد دليل على عكس دلك، وإن اتضح له أن إدارة المؤسسة تميل غلى التلاعب في الحسابات وأن الرقابة الداخلية ضعيفة فإنه إذا وجد دليل على دلك يتعين عليه أخده يعين الاعتبار ويكون في حرص منه في المرات القادمة.

ثالثاً/ تطور ممارسة مهنة المراجعة الداخلية:

لقد شهدت وظيفة المراجعة الداخلية نمواً واضحاً في السنوات الأخيرة، كما اتسع مجال عملها، وتزايد اعتراف الإدارة العليا بمختلف الشركات بأهميتها في تحقيق أنشطة الحماية والدقة والالتزام، فضلاً عن دورها الغير تقليدي في تعظيم القيمة الاقتصادية للشركة.

ولتحقيق الأنشطة التقليدية والغير تقليدية للمراجعة الداخلية بكفاءة عالية تتحمل إدارة المنشأة مسؤولية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية في الشركة لدعم ثقة المساهمين، وتوفير التقارير التي تؤكد، بأن إدارة المنشأة تقوم بمراقبة البرامج والأنشطة والمشروعات المختلفة بصورة مناسبة، وعليه فإن مسؤولية الحكم على الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها لا تقع على عاتق الإدارة العليا فقط إلا أنه يجوز لها أن تفوض المراجع الداخلي في القيام بإجراء اختبارات للتحقق من مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية في بعديها المالي والإداري، أيضاً من أجل تعظيم قيمة المراجعة الداخلية فقد توالت اصدارات المجاميع العليمة، والمنظمات المهنية على مستوى الدولي في عام 2003م.

وفيما يلي القيمة الاقتصادية المضافة لوظيفة المراجعة الداخلية خلال هاتين الفترتين، (معهد المراجعين الداخليين الأمريكي، 2003م).

جدول رقم (1) يوضح تطور ممارسة مهنة المراجعة الداخلية

أوجه المقارنة	المراجعة الداخلية تقليدياً	المراجعة الداخلية حديثاً
الخدمات	الفحص والتقييم	التأكد الموضوعي-الخدمات الاستشارية
الأنشطة	الحماية-الدقة-الكفاءة-الاحترام	تعظيم قيمة المنظمة-دعم حوكمة الشركات
الأهداف	منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء و التلاعب	إدارة المخاطر المالية والتشغيلية

الوسائل	اختبارات الالتزام التحقيق	الفحص التحليلي
التبعية والتوصيات	الإدارة التنفيذية	لجنة المراجعة – المساهمين ومجلس الإدارة
الحياد	التبعية الإدارية	الاستقلال

المبحث الثاني- المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والميثاق الأخلاقي للمهنة

المطلب الأول/ المعايير الدولية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية

أولاً/ المعايير الدولية للمراجعة الداخلية:

يتكون الاطار العام لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد المراجعين الداخليين IIA عام 1978م، وثم تعديلها عام 1993م، من خمسة معايير عامة، ثم تبويبها في خمسة مجموعات وتتضمن خمسة وعشرين معياراً فرعياً، بينما يتكون الاطار العام للمعايير المهنية الجديدة والتي وضعت بدورها سنة 2003م، وأصبحت نافذة اعتباراً من سنة 2004م من مجموعتين هما (The Institute Of Internal Auditors , "International Standards for the professional practice of Internal Auditing" , available at : www.theiia.org ,(10/11/2009).-:

1. معايير السمات (الصفات) Attribute standards (سلسلة الألف):

وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين، والتي تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية، وشملت على الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات (وثيقة المراجعة الداخلية)، الاستقلالية والموضوعية، والبراعة وبذل العناية المهنية والرقابة النوعية وبرامج التحسين وهي كما يأتي:-

- معيار رقم 1000 الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة المراجعة الداخلية والغرض من السلطات الممنوحة لهم، ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة المراجعة الداخلية التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة.
- معيار رقم 1100 الاستقلالية بالنسبة لأنشطة المراجعة الداخلية والموضوعية في أداء هذه الأنشطة، وفي إبداء الرأي النهائي للمراجعين.
- معيار رقم 1200 البراعة في أداء المراجع الداخلي لأنشطة المراجعة الداخلية، وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
- معيار رقم 1300 جودة المراجعة الداخلية وخضوعها لعمليات التقويم والتحسين.

2. معايير الأداء Performance Standards (سلسلة الألفين):

هي نصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها أداء المراجعة الداخلية، وشملت على إدارة نشاط المراجعة الداخلية (الخطة السنوية) طبيعة العمل، التخطيط للمهمة، تنفيذ المهمة، إيصال النتائج، مراقبة ورصد مراحل الانجاز وقبول إدارة المخاطر.

ولتطبيق كل من معايير الصفات، ومعايير الأداء على خدمات المراجعة الداخلية بشكل عام، بينما معايير التنفيذ (standards Implementation), (سلسلة nnnn.Xn) فتتولى تطبيق معايير الصفات، ومعايير الأداء على أنواع وحالات محددة مثل : اختبارات الإذعان، وفحص الغش، والتدليس والتقييم الذاتي للرقابة، ويتم وضع معايير التطبيق بالأساس لأعمال التوكيد (يشار لها بحف A متصلاً برقم المعيار مثل: 1130.A1)، ولأعمال الاستشارة (يشار لها بحرف C متصلاً رقم المعيار مثل: 1130.C1) ومما سبق، نجد أن أهم التطورات التي حدثت في معايير المراجعة الداخلية وهذا حسب اخر إصدار للمعايير لسنة 2008م، من طرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين (IIA) مدرجة في الجدول أدناه والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة هي:

- معيار رقم 2100 طبيعة عمل المراجعة الداخلية، إذا يجب على نشاط المراجعة الداخلية أن تقوم بالتقييم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر، والرقابة، والسيطرة، و حوكمة الشركات.
- معيا رقم 2200 تخطيط مهمة العمل، هذه المعايير تتناول أهم الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المراجع عند التخطيط لمهمة المراجعة من حيث تحديد الأهداف ونطاق العملية.
- معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل، إذا ينبغي على المراجعين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.
- معيار رقم 2400 توصيل النتائج، إذا ينبغي على المراجع الداخلي أن يقوم بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين.
- معيار رقم 2500 متابعة التقدم، وهذه المهمة تقع على مدير قسم المراجعة الداخلية الذي ينبغي أن يكون حريصاً على أن يؤسس نظاماً للعمل، ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه، ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة .

- **جدول رقم (2): المعايير الدولية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية**

معايير الاداء		معايير الصفات (السمات)	
	المعيـــــــــار		المعيـــــــــار
2000	إدارة نشاط المراجعة الداخلية	1000	الغرض والسلطة والمسؤولية
2010 2020 2030 2040 2050 2060	التخطيط الاتصال والموافقة الموارد الإدارية السياسات والاجراءات التنسيق التقرير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا	1010	الادراك لتعريف المراجعة الداخلية والميثـــاق الأخلاقـــي ولمعـــايير الممارسة المعنية.
2100	طبيع العمل	1100	الاستقلال والموضوعية
2110 2120 2130	الحوكمة إدارة المخاطر الرقابة	1110 1111 1120 1130	الاستقلال التنظيمي التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة الموضوعية الفردية الاضرار بالاستقلال والأهداف
2200	التخطيط للمهمة	1200	البراعة والعناية المهنية
2101 2210 2220	اعتبارات التخطيط أهداف المهمة نطاق المهمة	1210 1220 1230	البراعة المهنية العناية المهنية التطوير المهني المستمر

2230 2240	المهمة وتخصيص الموارد المهمة وبرنامج العمل		
2300	إنجاز (أداء) المهمة	1300	تأكيد الجودة وبرامج التحسين
2310 2320 2330 2340	التعريف بالمعلومات التحليل والتقييم توثيق المعلومات الإشراف على المهمة	1310 1311 1312 1320 1321 1322	متطلبات تأكيد الجودة وبرامج التحسين التقييمات الداخلية التقييمات الخارجية التقرير عن برامج الجودة استخدام" أنجز طبقاً للمعايير" الافصاح عن عدم التوافق
2410 2420 2421 2430 2431 2440	مقاييس الاتصال نوعية الاتصال الاخطاء والحذف استعمال "انجز طبقا للمعايير" الافصاح عن حالات عدم الالتزام نشر النتائج	المصدر : من أعداد الطلبة بالاعتماد على المعايير الدولية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية نقلاً عن : " The , Institute Of Internal Auditors International Standards for the professional practice of Internal Auditing – Florida: 2008 , p-p:01-15	
2500	المتابعة		

ثانياً/ تطور معايير المراجعة الداخلية وأثرها في دعم حوكمة الشركات:

بعد صدور معايير المراجعة الداخلية الدولية عام 2003م بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية بحيث تصبح أنشطتها المستجدة ذات قيمة اقتصادية، وفي ذات الوقت تضيف مهارات جديدة للمراجع الداخلي، وتؤدي إلى تحسين أداءه في مجالي التأكيد، والاستشارات.

كما يمكن الاشارة إلى أن أهم التطورات التي طرأت على معايير الممارسة المهنية للمراجعة والتي تمخضت عن لجنة العمل المشكلة من طرف معهد المراجعين الداخلين على أنها تتولى التقييم والاسهام في تحسين إدارة المخاطر، الرقابة والتي تعمل على دعم وتطبيق حوكمة الشركات، ويمكن أن تتلخص في الآتي، (الصبان، ص 35-37):-

1. إنها نشاط مستقل عن إدارة التنفيذية للمنظمة نتيجة الرغبة في تبعيته إلى مجلس الإدارة الإشرافي إلى داخل دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما أنه يقوم بعرض تقاريره على مجلس الإدارة، وأيضاً على الملاك عند الضرورة.
2. توسيع نطاق المراجعة الداخلية يشتمل على خدمات الاستشارية، بجانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم، وفي هذا تأكيد صريح وموجه لخدمة العملاء التي تتخطى المهام التقليدية، وتدخل دائرة إدارة وتقييم المخاطر ودعم نظام حوكمة الشركات.
3. توسيع دائرة وظيفة المراجعة الداخلية لتغطي المسؤولين عن نظام حوكمة الشركات من ناحية كما تغطي الخاضعين لهذا النظام.
4. المراجعة الدولية لمبادئ حوكمة الشركات المتصلة بحماية حقوق المساهمين وبالمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وبدور أصحاب المصالح وبالشفافية، والافصاح المالي وبمسؤوليات مجلس الإدارة وذلك لتوفير قناعة مهنية مقبولة حول مدى نوقر هذه القواعد الحاكمة للشركة وتحديد نقاط الضعف في نظم وهياكل كل شركة بفعل تدني عناصر كل مبدأ من هذه المبادئ.

كما أن المعيار الدولي رقم 2110 للحوكمة يشير على نشاط المراجعة الداخلية المساهمة في تطوير عمليات حوكمة بواسطة تقييم وتحسين هذه العمليات من خلال الآتي، (الصبان، ص38):-

1. وضع القيم والأهداف والاعلان عنها.
2. ضمان فعالية إدارة أداء المؤسسة والتأكد من المساءلة.
3. إيصال المعلومات حول الرقابة والخطر للجهات المعنية في المؤسسة.
4. ربط الأنشطة وضمان إيصال المعلومات فيما بين أطراف حوكمة المؤسسات والمتمثلة في مجلس الإدارة (لجنة المراجعة)، المراجعة الداخلية والخارجية والإدارة العامة.

المطلب الثاني/ الميثاق الاخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية وأثرها:

أولاً/ المفهوم العام للميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية:-

تعرف الأخلاقيات Ethics بوجه عام على أنها : " مجموعة من المبادئ أو القيم ، والتي تتمثل في القوانين والقواعد التنظيمية والمواعظ الدينية، ومواثيق العامة للجماعات المهنية مثل المحاسبين، ومواثيق السلوك للمنظمات المختلفة" (أمين السيد أحمد لطفي، ص210).

ثانياً/ المبادئ المرتبطة بالمهنة وتطبيق معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية:-

ترتبط هذه المبادئ بالمهنة والممارسة العملية للمراجعة الداخلي، حيث يتوقع من المراجعين الداخليين تطبيق ودعم المبادئ التالي (The Institute Of Internal Auditors ,"Code Of Ethics" ,Florida :2009 ,p:01):الاستقامة والنزاهة: استقامة المراجعين الداخليين تنشأ من الثقة التي يمنحونها والتي توفر الأساس للاعتماد على أحكامها، وتتمثل هذه المبادئ ي الآتي، (أمين السيد أحمد لطفي، ص 211):-

1. الموضوعية: يظهر المراجعون الداخليون أعلى درجات الموضوعية المهنية في جمع، تقييم وإيصال المعلومات حول النشاط أو العمل تحت الفحص، ويضع المراجعون الداخليون، تقييم متوازن لجميع الظروف ذات العلاقة ولا يتحيزون لمصالحهم الشخصية أو بالأخرين في إصدار الأحكام.
2. السرية: يحترم المراجعون الداخليون قيمة وحيازة المعلومات التي يحصلون عليها، ولا يفصحون عن هذه المعلومات بدون صلاحيات مناسبة إلا في حالة الالزام القانوني أو المهني لفعل ذلك.
3. الكفاءة: يطبق المراجعون الداخليون المعرفة، المهارات، والخبرات المطلوبة في تقديم خدمات المراجعة الداخلية.

ثالثاً/ أثر تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات:

أكدّ (الخطيب، ص105)، أن أثر تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة المؤسسات يتعلق بالدراسة حول سبب انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، حيث أشار إلى أن ما حصل من انهيار للشركتين موضوع الدراسة لم يكن بسبب القصور في معايير المحاسبة الدولية أو معايير المراجعة المعمول بها، ولكن المشكلة الرئيسية كانت في اخلاقيات المهنة ذاتها، حيث أن الشركة (انرون) لم تتقيد بآليات القياس والافصاح الخاص بالشركات ذات الاهداف المحددة، وتبعها تواطؤ مراجعها (آرثر أندرسون) بعدم الابلاغ عن ذلك، واصداره للتقرير النظيف ولخص في النهاية إلى:-

1. على المنظمات والجمعيات المهنية القيام بالبحث عن وسائل جديدة لضبط أخلاقيات المهنة، او بمعنى أخر تطوير او إنشاء دستور لأداء أخلاقيات المهنة.

2. تطوير وإنشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المراجعين يلتزمون بأخلاقيات مهنتهم.
3. تطوير وإنشاء وسائل تحدد أتعاب المراجعين، وتحد من المنافسة الغير الشريفة لتفادي توجهات بعضهم نحو السلوك الأخلاقي.

ولبيان أثر التطور الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في دعم التحكم المؤسسي يجب الإشارة إلى ان كل من (H. Dana and R. larry)، يرون أن وظيفة المراجعة الداخلية تتمثل في إن وظيفة المراجعة الداخلية عادةً ما تخدم أطراف تمارس دوراً هاماً في عملية التحكم المؤسسي مثل: مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجع الخارجي، وفضلاً عن ذلك فإن وظيفة المراجع الداخلي تخدم وتضيف قيمة لهؤلاء الذين يخضعون للتحكم المؤسسي مثل : الإدارة المالية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة العمليات، ونتيجة لذلك فإن وظيفة المراجعة الداخلية عادةّ ما تخدم:-

1. المسؤولين عن التحكم المؤسسي.
2. الخاضعون لتحكم المؤسسي.

المطلب الثالث/ الفساد المالي ودور المراجعة الداخلية في الحد منه:

تعد ظاهر الفساد المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية، حيث اخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية، كما ازداد الاهتمام الدولي بالفساد والمشكلات الناجمة عنه في النصف الثاني من الثمانينات على نحو لم يكن معهوداً من قبل وذلك نظراً على تعاظم الأثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للفساد على التنمية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وتعتبر جريمة الرشوة من أهم مظاهر الفساد ومن أخطر الجرائم التي يرتكبها الموظف العام عندما تنطوي عليه من مساس بنزاهته والثقة التي أوكلت له لكي يشارك بأمانة في تسيير المرافق العامة للنهوض بوظائفها المختلفة بانتظام.

ويرتبط تعزيز الحوكمة الرشيدة والمراجعة الداخلية ومحاربة الفساد المالي ارتباطاً وثيقاً لذلك تعد مكافحة الفساد، والرشوة، والاختلاسات، من الموضوعات الحديثة للبرنامج الدولي لمكافحة الفقر فهي عبارة عن ضريبة على الفقراء، فمن بين أهم خصائص الحوكمة الجيدة أنها تضم مجموعة من الآليات التي تقوم بمحاربة الرشوة والسلوك الفاسد.

أولاً/ مفهوم الفساد المالي:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ ابعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى أخر، إذا حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد، والقانون، وعلم السياسة والاجتماع، وكذلك قد تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أصبحت ظاهرة لا يكاد يخلو

مجتمع أو نظام سياسي منها ظاهرة عرفتها المجتمعات الانسانية القديمة والحديثة، إلا أن الفساد المالي المنتشر حالياً خاصة في الدول النامية – والتي تعد ليبيا مثالاً لها – هو اشد خطورة من السابق؛ نظراً للتحولات في الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، للمجتمعات المعاصر.

هنالك عدة تعريفات للفساد المالي:-

حيث أن ظاهرة الفساد المالي ليست وليدة اليوم، وكما أنها ليست مرتبطة بزمان أو مكان محدد، بل هي ظاهرة قديمة ظهرت في أغلب الحضارات التي عرفها الانسان، فقد كشف فريق الاثار الهولندي عام 1997م بموقع- داكا في دولة سوريا – على ألواح لكتابات مسمارية تكشف عن قضايا خاصة بالفساد الإداري والمالي وقبول الرشاوي من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الأستوري قبل الاف السنين، كما أن هناك لوح من الحضارة الهندية (منذ حوالي 300 سنة قبل الميلاد) قد كتب عليه " يستحيل أن لا يذوق عسلاً أو ما امتد إلى لسانه " (بلقاسم زايري وحاكمي بوحفص، ص4).

وعلى اثر ذلك فإنه يستحيل أيضاً على من يدير أموال الحكومة أن لا يذوق من ثروة الملك ولو كان بذاك الشيء القليل، هناك العديد من التعاريف التي قدمت لتعريف الفساد الإداري والمالي، فعرفه صندوق النقد الدولي بأنه " سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها" وقد اعتبر هذا التعريف الفساد المالي بمثابة استخدام السلطة والمسؤولية من أجل كسب مال ليس من حقه وإنما باستعمال الرشوة.

- تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية :(الفساد هو سوء استخدم النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي "المسؤولين المحليين، أو الموظفين، أو السياسيين، مستبعدة رشاوي القطاع الخـــاص (الشريف، ص41).
- وعرفته كذلك بأنه :(هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية، واقتصادية، واجتماعية، للفرد أو لجماعة معينة).

كذلك عرّفت منظمة الشفافية العالمية الفساد المالي بأنه "هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص"، أما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) "هو علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الافراد" (منظمة الشفافية الدولية - تقرير الفساد العالمي لعام 2007.).

ثانياً/ مظاهر الفساد المالي:

هناك العديد من المظاهر التي يظهر من خلالها الفساد المالي ومن ابرزها، (حسون، ص:7):-

1. الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.

2, المحسوبية: وتعني إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والاقاليم أو العوائل المنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

3. المحابآة: وتعني تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات، والعطاءات، أو عقود الاستئجار والاستثمار.

4. الوساطة: وتعني تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين او إحالة العقد أو إشغال منصب.

5. الابتزاز أو التزوير: بغرض الحصول على المال من الأشخاص من خلال استغلال السلطة بتبريرات قانونية، أو إدارية، أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.

6. نهب المال العام والسوق السوداء والتعريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص، أو الاحتلال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

7. التباطؤ في إنجاز المعاملات : وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد، والجنسية، وجواز السفر، ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية.

ثالثاً/ تطور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات:

إن التطورات السريعة لهذه المهنة بدأت فعلاً منذ الحرب العالمية الثاني، فكانت هذه المهنة تتعلق فقط بمسائل مالية ومحاسبية، ولكن الآن بدأت المهنة تتناول جميع الأنشطة التشغيلية للشركات وتقييمها، وقد أدى هذا التطور غلى أن تكون المهنة مهتمة بخدمات واسعة أخرى تتعلق بخدمات استشارية وتأكيدية، ولابد من بيان أن هذا المفهوم قد تطور نتيجة لاحتياجات المجتمع والشركات.

فبعد الانهيارات المالي للوحدات الاقتصادية العالمية، أصبحت المراجعة الداخلية من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي، غذا أوصت التقارير العلمية في جميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في الشركات، وترتب على ذلك تضمين شروط القيد في العديد من البورصات العالمية، وضرورة إنشاء قسم خاص بالمراجعة الداخلية في الشركات الي تريد قيد اسهمها في تلك البورصات (محمد مصطفى سليمان، ص186).

وقد ظهرت المراجعة الداخلية منذ حوالي ثلاثة عقود وبالتالي تعد حديثة بالمقارنة مع المراجعة الخارجية ، وقد لقت قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة، واقتصرت المراجعة الداخلية في بداية الأمر على التدقيق المحاسبي

للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء أن وجدت، ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وامداد الإدارة بالمعلومات، وإذا أصبحت أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج يتضمن تقيم نواحي النشاط الأخرى (المرجع السابق، ص186).

وأيضاً كون المراجعة الداخلية أحد عوامل الاسناد لحوكمة الشركات وانعكاساً لتطور معايير المراجعة الداخلية على دور المراجع الداخلي، فقد تغير الدور التقليدي له وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل إلى القيام بدور استشاري كبير لتطوير وتعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسية، والعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الأداء وعلى المراجعين الداخليين في القرن الحادي عشر ينبغي أن يكونوا على استعداد لمراجعة أي شيء تقريباً، بما في ذلك العمليات التشغيلية ونظم الرقابة والأداء، ونظم المعلومات والبيانات المالية والغش والتلاعب والتقارير البيئية وتقارير الأداء والجودة، وأن يقوم المراجع الداخلي بتحمل المسؤوليات الآتية (خلف عبد الله الواردات، مرجع سبق ذكره، ص141):-

1. تطوير الأهداف العامة وخاصة فيما يتصل بأي مهمة مراجعة يقومون بها.
2. اختيار وتجميع (بوسطة منظومة متكاملة من اجراءات المراجعة) وتقيم أدلة المراجعة باستعمال الاساليب الاحصائية في الاستدلال.
3. رفع التقارير عن نتائج المراجعة في عدة صور، ولعدة فئات مختلفة من متلقي تلك التقارير.

رابعاً/ دور المراجعة الداخلية في محاربة الفساد المالي:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى أخر إذا حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد، والقانون، وعلم السياسة والاجتماع، وكذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها، (متولي والجزار، ص15).

ويقوم بالمراجعة الداخلية هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للشركة من أجل حماية أموال الشركة، تحقيق أهداف الإدارة، تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، وتستند المراجعة الداخلية إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصاً منظما بقصد الخروج برأي محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للشركة، وتلعب المراجعة الداخلية دوراً مهماً في عملية حوكمة الشركات، إذا

يزيد من قدرة مساءلة الشركة والإدارة، اي زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد المالي.

الفصـــــــل الثـــاني

التأصيـــــل العلمي والعملي لحوكمة الشركـــات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

المبحث الثاني: الإطار التشريعي لحوكمة الشركات

مقدمـــــة:

نتيجة الأزمات العالمية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العالم وما صاحبها من ضياع حقوق أصحاب المصالح، وفقد ثقة المستثمرين، وكأسلوب التفادي الوقوع في هذه الأزمات والتقليل منها، كان لزاماً علي الاقتصاديين والمهتمين بإيجاد حلول لهذه الأزمة وذلك من خلال دراسات أجريت حول أسباب هذه الانهيارات فوجد أن القسط الكبير يعود خاصة إلي الفساد المالي والإداري والمحاسبي وما صاحبة من عدم قدرة الإدارة علي القيام بواجبها الرقابي، بالإضافة إلي تأكيد مراقبي الحسابات علي دقتها، نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة من خلال مبادئ تضمن الممارسة السليمة لها وأدت كل هذه الأحداث إلي تمكين من يعملون داخل المؤسسة من (مدرين وأعضاء مجلس إدارة أو الموظفين من نهب المؤسسات علي حساب المساهمين والدائنين وغيرهم من اصحاب المصالح) مثل العاملين، الموردين، الجمهور العام وما إلى ذلك، أما ما يتزايد وضوحه بشدة فهو أن الطريقة التي تسير بها المؤسسات هي التي تقرر إلى حد كبير مستقبل ومصير كل مؤسسة، بل مستقبل ومصير اقتصاديات بأكملها.

وللإلمام أكثر بالموضوع تناول هذا الفصل المباحث التالية:-

- الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.
- الإطار التشريعي لحوكمة الشركات.

المبحث الأول- الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

المطلب الأول/ مفهوم وتعريف حوكمة الشركات:-

أولاً/ مفهوم حوكمة الشركات:

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة، والمساهمين، واصحاب المصالح بصفة عامة، أدي إلي الزيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات ،ففي عام 1976 م قام كل من (Jenson and Mackling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وإبراز أهميتها في الحد التقليل من المشاكل التي قد نشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 م، قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانون (AICPA)، بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعرفة باسم لجنة تريدواي (Tread way Commission)، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموع من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات. (محمد مصطفي سليمان، ص14).

مفهوم الحوكمة لغوياً: يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه البحث في اللغة أصلاً ،أي أنه لفظ مستمد من الحكومة، وهوما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ماتعني هذه الكلمة من معاني ،وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منه (أشرف حنا ميخائيل، ص177):-

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجه و الإرشاد.
- الحكم: وما يتقضيه من السيطرة علي الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- الاحتكار: وما يقتضيه من الرجوع إلي مرجعيات أخلافية وثقافية وإلي خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- التحاكم: طلباً للعدالة خاصة عند إنحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

مفهوم الحوكمة اصطلاحاً:

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واض ومحدد لمصطلح حوكمة الشركات، حيث أخد المفكرون و الباحثون وكما المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها، وقد رجع تنوع التعاريف إلي التداخل في العديد من الآمور

التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وهو الآمر الذي يؤثر في كل مجتمع واقتصاد علي حدى، إلا أنه يمكننا سرد مجموعة من التعاريف، ثم نحاول استنباط المعاني والمفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات.

تعريف الحوكمة علي أنها ذلك الإطار التي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة علي العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الاطراف في الإشراف علي علميات الشركة (توفيق، جامعة الزقازيق، 2005، ص13).

ثانياً- تعريف حوكمة الشركات:

ومما يلي نستعرض عدة تعريفات لحوكمة الشركات:-

1. كما عرفها(Cadbury):حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب". Report of the committee on the financial Aspects of Corporate ,THE Financial Aspects of Corporate Governance, London: Burgess Science Press, 1 december 1992, P: 14.

2. تعريف حوكمة المؤسسات من ناحية أخرى بأنها، مجموعة من القواعد التي تجري بموجبها إدارة المؤسسة داخلياً ويتم وفقها إشراف مجال الإدارة علي المؤسسة، بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين، الذين قد يقيمون علي بعد الأف الأميال من الشركة". (كاثرين كوتشا هلبلينغ و آخرون، ص3).

3. عرقها القانون البلجيكي لحوكمة الشركات بلجيكا (2004): إن حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والسلوكيات، التي تدار الشركات وتتحكم فيها طبقاً لها يحقق نموذجاً جيدا الحوكمة الشركات هدفه بأن تحافظ علي توازن سليم بين الملكية وإدارة وكذلك التوازان بين الإداء و الالتزام".www.hawkama.net.

4.وأيضاًهنالك تعريف منظمة (الكومنولث لحوكمة الشركات) مبادئ حوكمة الشركات(1999)، إن مفهوم الحوكمة يدور أساساً حول القيادة، القيادة كنزاهة والقيادة كشفافية.

5. عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((OECD مفهوم حوكمة الشركات في عام 1998 م، بأنه "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة بذاتها، المساهمين ،وذوي العلاقات ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء". (الوردات، القاهرة، ص9).

المطلب الثاني/ أهمية حوكمة الشركات وأهدافها ومقوماتها:-

أولاً/ أهمية حوكمة الشركات:-

حظيت الحوكمة الشركات باهتمام كبير في الآونة الاخيرة نتيجة لعدد من حالات الفشل الإداري والمالي التحديات في العديد ندمن المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة ودول شرق أسيا علي سبيل المثال.

ويمكن توضيح أهمية الحوكمة فيما يلي (أمين ا لسيد احمد لطفي، ص708-709):-

1. حاجة الفصل بين الملكية وإدارة الشركات في ظل اختلاف الأهداف وتضارب المصالح بين مختلف الأطراف.

2. تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص تطور الأسواق المالية وزيادة القدرة التنافسية لها وإمكانية تطور لإدارة وزيادة الشفافية.

3. مساعدة البلدان النامية التي تحاول كبح الفساد المالي والإداري المتفشي داخل القطاعات العامة والخاصة.

ثانياً/ اهداف الحوكمة:-

إذا لم يكن هناك تدعم الحوكمة لم سعت الدول الشركات العالمية إلي تطبيقها ووضع التشريعات لمختلفة لها، ويمكن التغبير عنها في النقاط التالية(النواس راقد عبيد، ص243):-

1. حماية الحقوق المساهمين.
2. تحقيق العدالة.
3. حماية مصالح لأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة.
4. توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال.
5. محاربة الفساد بكل الصورة سواء أكان مالياً أم محاسبياً.

ثالثاُ/ مقومات الحوكمة:

تحتاج الحوكمة إلي مجموعة من المقومات لدعم تطبيق قواعدها ومبادئها الأساسية المحددة من أجل

أحكام الرقابة علي السياسات والإجراءات والقرارات التي تتخذ من قبل إدارة منظمات الأعمال وأبرز هذه المقومات، (عبد العال طارق، ص34)**:-**

1. توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري والاقتصادية.

2. وجود لجان أساسية منها لجنة المراجعة التابعة للجمعية العمومية لمتابعة الأداء للشركة أو الواحدة الاقتصادية.

3. وضوح السلطات والمسؤوليات للهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.

4. تعدد الجهات الرقابية علي أداء الواحدة الاقتصادية.

المطلب الثالث/ مبادئ و أليآت حوكمة الشركات:-

أولاً/ مبادئ حوكمة الشركات:

إن أهم المبادئ الحوكمة هي التي تم إصدارها من قبل منظمة التعاون والتنمية (OECD) في عام 1999م، تحت عنوان (مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance) وهي ليست الوحيدة، كما أنها تعمل بمثابة مرجعيات للاستعانة بها والاسترشاد بها، وهي ليست ملزمة ولا تستهدف تقديم توجيهات تفصيلية القوانين التشريعات الخاصة بالدول المختلفة وإنما تترك الأمور لكل دولة للاختيار من بينما وفقاً للطروف الاقتصادية والسياسية، وبما يتناسب معها وهذه المبدئ هي كالاتي:- (OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, disponible sur (http://www.oedc.org consultation le)::-

1. **المبدأ الأول**: ضمان وجود اساس لاطار فعال لحكومة الشركات:

يجب ان يتضمن اطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الاسواق وكفاءتها، كما يجب ان يكون متناسقا مع احكام القانون، وان يضيف بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنفيذية المختلفة.

2 . المبدأ الثاني: حقوق المساهمين**:**

ينبغي ان يكفل اطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين وتشمل تأمين اساليب تسجيل الملكية ونقل ملكية الاسهم، والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، وايضاً للمساهمين الحق في المشاركة، وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات والوثائق الاساسية للشركة وينبغي ان تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.

3 . **المبدأ الثالث:** المعاملة المتساوية للمساهمين:

يجب ان يكفل اطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب ،كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة للحصول علي تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

4. **المبدأ الرابع:** دور اصحاب المصالح الحوكمة الشركات:

يجب أن تتطور إطار حوكمة الشركات علي اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا علي تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال فرص العمل و تحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة علي اساس سليم.

5. **المبدأ الخامس:** الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن يكفل حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة يتعين أن يتضمن بذلك العديد من العناصر أهمها:-

- يجب أن يشمل الإفصاح علي النتائج المالية والتشغيلية.
- إعداد ومراجعة المعلومات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية.
- يجب الاطلاع بعملية مراجعة السنوية عن طريق المراجع المستقل بهدف اتاحة المراجعة الخارجية والداخلية.

6. **المبدأ السادس :**مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات ويجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة علي أساس توفر كامل المعلومات، ويجب أن يضمن الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح ، كما يتعين أن يضع مجلس لإدارة بمجموعة من الوظائف الاساسية من بينهما:-

- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، ومخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية.
- اختبار المسؤولين التنفيذين الرئيسين ،وتقرير المرتبات وامزيا الممنوحة لهم ومتابعتهم.
- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة، والمساهمين.

ثانياً/ أليات حوكمة الشركات:

إن الإخفاقات والانهيارات التي حديث في الشركات الأمريكية الكبرى، ولم يكن اثر الفشل في عملية المراجعة فقط، الفشل في الإدارة فقط، لكن كل جزء في النظام قد فشل بدرجات متقاربة من منظمة لأخرى (OECD).2004)، ومن أهم الأسباب التي أدت إلي حدوث تلك الانهيارات هو ضعف آليات الحوكمة الشركات، والمتمثلة في الأطراف التالية: " مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية".

وغالباً ما يحدث الخلط بين مفهوم مبادئ الحوكمة، ومفهوم أليات حوكمة الشركات، حيث يعتقد البعض أنهما المصطلح ذاته، ولكن يجدر الإشارة إلي أنهما مختلفان تماماً حيث أن مبادئ حوكمة الشركات: هي بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند التطبيق في الوقع العملي، والتي تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات. أما آليات الحوكمة: فهي تلك الأطراف أو العناصر المسؤولة عن الاشراف والرقابة على أداء الشركات من التزامها بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، (فريد كورتل، ص 3).

وعليه فيمكن القول أن مبادئ الحوكمة تتصف بالشمولية، حيث أنها غطت جميع الجوانب المهمة في نجاح أي شركة، وأيضا لا تهدف إلي تقديم وصفات جاهزة للتشريع بل إنها تسعي إلي تحديد الأهداف، واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقها، والغرض منها هو أن تكون نقطة مرجعية يمكن العودة إليها عندما يقومون باختبار ووضع الإطار القانوني التنظيمي لحوكمة الشركات التي تعكس الظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالشركة، وكما يجب أن يستجيب لتوقعات المساهمين وأصحاب المصالح من خلال وضع وتطوير الإطارات خاصة بهذه المتطلبات مع الأخذ في الاعتبار التكلفة ومنفعة الشركة (http://www.oedc.org منظمة التنمية والتعاون الدولي).

المبحث الثاني- الإطار التشريعي لحوكمة الشركات

تعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نقطة بداية مفيدة لبناء نظام حوكمة المؤسسات، حيث أنها تعد كالضوابط الداخلية، لكن الملاحظ أن الكثير من الاقتصاديات النامية بها مجموعة من التشريعات تتصف بالضعف، أو بعدم الوجود أحياناً، حيث بدون هذا الإطار القانوني والتنظيمي فإن الضوابط الداخلية مهما كانت جودة تصميمها لن يكون لها سوى أثر ضئيل، ولهذا اقترحت مؤسسة التمويل الدولية (IIF) في سنة 2002 م أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات (Codes of Corporate Governance)، يمكن أن يتم تضمينها بكل قوانين المؤسسات وقوانين أسواق المال، كما تؤكد المؤسسة أنه علي الرغم من أهمية البنود التشريعية المقترحة إلا أن الأمر الذي يفوقها أهمية هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، حيث يتعاظم دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق، وذلك بالارتكاز على دعامتين هامتين وهما: الإفصاح والشفافية، والمعايير المحاسبية السليمة.

المطلب الأول/ ممارسة بعض الدول الغربية والعربية لحوكمة الشركات:

أي الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات إلي قيام العديد من الدول في العالم بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة الشركات وذلك خلال المؤسسات الرسمية والغير الرسمية لها، وقد وعلمت هذه المؤسسات والهيئات على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فيها، ونظراً للاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول، سوف نتناول تجارب بعض الدول التي تطبق حوكمة الشركات.

وسنتطرق إلي حوكمة الشركات في الولايات المتحدة، وإنجلترا، ومن ثم إلي حوكمة الشركات في فرنسا ألمانيا، و أخيراً حوكمة الشركات في الدول العربية (مصر و الأردن).

أولاً/ ممارسة حوكمة الشركات في الولايات المتحدة، (محمد مصطفي سليمان، ص 13-14):-

تماثلت الاهتمامات في الولايات المتحدة، الأمريكية مع المملكة البريطانية المتحدة لمفهوم حوكمة الشركات وخاصة أن الدولتين لهما علاقات اقتصاد قوية مع بعضها البعض، وأيضا عدد ارتباط العديد من المؤسسات بالبلدين فيما بينهما. ولقد كانت اكثر السمات البارزة لملكية الشركات في الولايات المتحدة هي غياب المستثمرين المهيمنين حيث ان اسهم المؤسسات الامريكية تمتلكها اعداد كبيرة من المساهمين ويوجد ايضا عدد كبير من الشركات لا يمتلك فيها المساهمين سواء كانوا افراد أم المؤسسات ما يزيد عن 1% من أسهمهم.

إن التطور الذي حصل في سوق الاوراق المالية ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبة الشركات، وتُشرف على شفافية بياناتها وأيضاً التطور الذي وصلت إليه مهنة المراجعة والمحاسبة أدى الي زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والالتزام بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له في هذه المؤسسات تركزت هذه المبادئ على تشكيلة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس، ومعايير تقنية الأداء، وقدرة أعضاء مجلس الإدارة المستقبلية على تعميم أداء المدراء والتنفيذيين.

ثانياً/ حوكمة الشركات في انجلترا:(طارق عبد العال حماد، ص12):-

إن إخفاء المشكلات الرئيسية والحسابات والقوائم المالية المقدمة للمستثمرين والمساهمين هي من الاسباب التي أدت إلي تطور حوكمة الشركات في المملكة المتحدة حيث تطور هذا المفهوم وتكيف حتى أصبح جزء من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مدرجة بالبورصة المالية أو غير مدرجة.

ولهذا الغرض قامت كل من بورصة الاوراق المالية بلندن وكذلك مجلس التقارير المالية وجهات محاسبة أخر في عام 1919 م، في البدء بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات و كانت هذه هي الفرصة الأولي المجتمع الأعمال و ذلك للاهتمام بأجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات و المسؤولية، و قد اتخذ عمل اللجنة شكلاً خاصاً، فقد كانت سمعة لندن كمركز تجاري عالمي علي المحك نتيجة التعرض للانتقادات وقد أسفر عن هذا صدور تقرير كادبيري Cadbury (report) والذى يعتبر حتي الأن من اهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات و تناول 19 بنداً، وجميعها عبارة عن إرشادات للممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات، وقد لاقى هذا التقرير عند صداره العديد من الاعتراضات من قبل الشركات بحجة أنه يمثل إعاقة للعمليات الشركات إلا أن وجد من ينادي بضرورة تطبيقية من أحل الصالح العام وزيادة ثقة المستثمرين، المساهمين في قوائم المالية التي تصدرها الأوراق المالية بلندن إلا أن البورصة ترغم الشركات أن تبين ف تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات، (محمد مصطفى سليمان، ص-ص 75-76).

وفي عام 1995 م، ظهر تقرير لجنة (Greenbury) الذي ركز على موضوع المزايا والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الادارة، وقد أصدرت اللجنة تقريراً مستقلاً التعاون مع اتحاد الصناعات البريطاني يوصي فيه بضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تتكون من أعضاء غير تنفيذين من أعضاء مجلس الادارة تكون من مسؤوليتها مراجعة وتصميم اللوائح والأسس التي يتم علي أساسها تحديد المكافآت، بحيث يتناسب مع الأداء الخاص بهم، ويشمل هذا التقييم كبار المديرين التنفيذيين بالشركة.

وفي عام 1998 م، تم تجميع التوصيات المقدمة من لجنة " كادبيري " واللجنة السابقة تحت ما يسمى الكود الموحد (Combined code)، ولقد أصبح هذا الكود من متطلبات قيد الشركة في بورصة الأوراق المالية بلندن, وقد تم تعديل هذا الكود في عام 2003 م ليشمل أفضل الممارسات لحوكمة الشركات ف ضوء الانهيارات المالية التي حدثت الولايات المتحدة في 2002 م, وظهرت في 2003 تقريران متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركة واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتصميم إدارة المخاطر (Higges and smith report 2003).

ثالثاً/ حوكمة الشركات في فرنسا:

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير فينو سنة 1992م بسبب مجموعة من العوامل أهمها: العولمة زيادة و جود المساهمين الأجانب و خاصة صناديق المعاشات الأمريكية و ظهور صناديق المعاشات في فرنسا، والرغبة في تحديث سوق المال بمدينة باريس. وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام وتناوله الصحف بالتعليق على الممارسات الحالية، وتأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم مدى الالتزام بتلك التوصيات وقد تضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي (محمد حبوش، ص22).:-

1. يجب أن يضم كل مجلس إدارة عدداً لا يقل عن عضوين من المدراء المستقلين.
2. يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضواً مستقلاً على الأقل، ورئيس مجلس الشركة.
3. على الشركة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات الهامة.
4. يجب أن تكون لكل مجلس إدارة لجان المراجعة مكافآت تتكون م ثلاثة مدراء على الأقل، مع ضرورية استقلالية أحدهم، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات إلى تعقدها كل لجنة سنوياً.
5. لا يجوز للمدراء التنفيذين ولا لمدراء إدارات الموظفين العمل في لجنة المراجعة، ولجنة المكافآت.
6. يجب أن يمتلك المدراء عدداً معقولاً ومناسباً من أسهم شركتهم.
7. لا يجوز للمدراء التنفيذين الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس، بالإضافة إلى مجلس شركته، بالرغم من أن التقارير حذرت من حدوث تجاوزات قانونية إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت إصرار السيناتور (ماريني) الذي قام بالتحقيق في قواعد وإدارة الشركات، وقد ترتب عن ذلك صدور تقرير (ماريني) في يوليو / تموز عام 1996 م، الذي اشتمل على عدد من المقترحات تمثلت في احداث تغيرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يرتبط بعضها بشؤون حوكمة وإدارة الشركات، كما يلي:-
1. يجب أن يكون للشركات الحق في فصل بين السلطات رئيس المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي.
2. يجب السماح لمجلس الإدارة بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة.
3. يجب على الشركات أن تقدم للمستثمرين المحتملين قوائم مفصلة بمالكيها.

4. يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر بدلاً من 15 يوماً.

5. السماح للمساهمين الذين لا يرغبون في التصويت بأنفسهم من حقهم في التصويت إلى كيان مستقل بدلاً من تحويله إلى الإدارة.

وقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة وإدارة الشركات هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير (Vienot) أو في تقرير (ماريني)، إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة ودخول اليورو، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل إلية التقريرات من نتائج.

رابعاً/ حوكمة الشركات في المانيا:-

في ألمانيا اكتسب موضوع قواعد حوكمة وإدارة الشركات أهمية بعض تعرض عدد من الشركات الألمانية الكبيرة للانهيار مثل تعرض شركة (دايمز) للكثير من المصاعب، و تبعاً لهذه الظروف وافقت الحوكمة الألمانية على اقتراح يسمى (كون تراج) يتناول القضايا التالية المتعلقة بإدارة الشركات (لطفي أمين السيد أحمد، ص734-735):-

1. يسمح للشركة بإعادة شراء أسهمها بموجب شروط مشددة (وقد كان ذلك ممنوعاً من قبل).
2. لن يسمح بعد ذلك بالأسهم التي لها الحق في أصوات متعددة.
3. لن يكون هناك تخفيض إجباري في عدد أعضاء المجلس الرقابي ويجوز استمرار تمثيل الأعضاء في عشرة مجالس.
4. يجب زيادة السماح للأقلية أي لص غار المساهمين بتقديم دعاوي ضد المديرين بتخفيض حقهم في الأرباح إلى 5% أو 2مليون مارك ألماني (بينما كانت النسبة فيما قبل 10%)، وفي 6يونيو/ جزيران عام 2000 م، أصدرت مجموعة مبادرة برلين، وهي مجموعة تضم أكاديميين (مهندسين) الإجراءات الألمانية لقواعد إدارة الشركات، وقد ناقشت هذه المجموعة معايير حوكمة الشركات بالنسبة لمختلف الأطراف بما فيهم مجلس الإدارة، والمجلس الرقابي، والمساهمين، والمستخدمين، كما ناقشت موضوعات أخرى مثل: الشفافية، والمراجعة، والشركات الخاصة، وقد تمثلت هذه المبادئ في:

1. منع تضارب المصالح بين اعضاء المجالس الرقابية.
2. ضمان استقلال المراجع الخارجي للشركة.
3. ارسال الدعوة لحضور الاجتماع السنوي لحملة الأسهم في وقت مبكر.
4. يجب أن تطبق الشركات الألمانية الهيكل الرأس مالي القائم على نظام صوت واحد للسهم الواحد.

خامساً/ حوكمة الشركات في مصر:-

لقد حظيت حوكمة الشركات في مصر باهتمام الباحثين، والاكاديميين، والممارسين لمنظمات مهنية مصرية، وكذلك دولية مثل التعاون الاقتصادي والتنمية، والنيل الدولي، ومركز المشروعات الدولية الخاصة.

ففي عام 2001 م؛ قامت الجمعية المصرية للإدارة المالية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية برعاية البنك الدولي، ووزارة التجارة الخارجية بتنظيم مؤتمر بعنوان : (مستقبل الاقتصاد المصري في ظل ممارسة حوكمة الشركات) وقد صدر عن المؤتمر توصيات من اهمها (حبوش، ص65).:-

1. تأسيس معهد إقليمي للمدراء في مصر؛ بهدف التدريب على نشر الوعي حول مبادئ حوكمة الشركات.
2. وضع هيكل تنظيمي لمعهد، أو مركز للحوكمة في مصر، على أن تنظم الشركات المسجلة في بورصتي القاهرة، والإسكندرية، لهذا الإطار الهيكلي الجديد.

وفي عام 2001 م، ايضاً قام البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بإجراءات دراسة لتقييم مدى التزام جمهورية مصر العربية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكان ذلك عام 1990 م.

كما قامت هيئة سوق المال في مصر بإنشاء إدارة لحوكمة الشركات لمتابعة تنفيذ توصيات البنك الدولي الخاصة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الستة (محمد حسن يوسف، ص11).

وفي عام 2003 م، تناولت دراسة تقييم قواعد وقوانين حوكمة الشركات في مصر، ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات، وتقييم تطور حوكمة الشركات وفقاً للمعايير الدولية وقد لخصت الدراسة إلى أنه شهدت الفترة من سبتمبر/ أيلول عام 2001 م، وحتى مارس/ أذار عام 2003 م، تطوراً ملحوظاً في مجال حوكمة الشركات في مصر مما ترتب علية بشكل عام تحسين في التقييم الاجمال لمستوى تطبيق معايير المبادئ الدولية لحوكمة الشركات في 65% إلى 82% إن كانت درجة التحسن قد اختلفت من معيار لأخر، حيث تم ترتيب المبادئ الخمس لحوكمة الشركات في مصر تنازلياً وفقاً لدرجة اتساقها مع المعايير الدولية لمبادئ الحوكمة كالتالي، (سميحة فوزي، ص32):

1. دور أصحاب المصالح.
2. المساواة بين المساهمين.
3. حقوق المساهمين.
4. الإفصاح والشفافية.
5. مسؤوليات مجلس الإدارة.

وفي عام 2004 م، قام مركز المشروعات الدولية، وبالتعاون مع الهيئات المحلية في كل من مصر، والأردن ولبنان والمغرب، والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات (Global Corporate, Governanve Forum) وبإصدار تقرير بعنوان: "حوكمة الشركات في المغرب ومصر ولبنان والأردن". وقد تم علاج حالة كل دولة بمنهج مختلف، وبعمق محدد وفقاً لدرجة تقدم القطاع المالي في كل دولة، وفي أكتوبر/ تشرين الأول عام 2005 م، قامت إدارة حوكمة الشركات التابعة لهيئة سوق المال في مصر بإصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بالتعاون مع مركز المدراء التابعة لوزارة الاستثمار المصرية، وفي نوفمبر / تشرين الثاني من عام 2006 م، أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصري بيانا تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر / تشرين الأول عام 2005 م، والعمل على إدخالها حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير / كانون الثاني عام 2007 م، (سميحة فوزي، ص34):

سادساً/ حوكمة الشركات في الاردن:-

لقد تزايد الاهتمام بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات مؤخراً في الأردن، وفي سياق هذا الاهتمام ومبادرة من البنك الدولي، فقد تم تشكيل فريق وطني من المستشارين لعمل دراسة لتقييم ودراسة البيئة التشريعية في الأردن ومدى التزام بالإطارات القانونية، والتنظيمية، والرقابية للقوانين الأردنية بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القواعد غلى تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الأردن، حيث لخصت هذه الدراسة أهم نقاط الضعف والقوة في مناخ حوكمة الشركات لكل من قطاع المال والشركات في الأردن، وقد أشارت في مجملها إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في الأردن متواجدة في العديد من القوانين ومن أهمها قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 م، وقانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 م، وتعديلاتها على قانون الأوراق المالية (76) لسنة 2002 م، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003 م، وغيرها من القوانين والأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، (قباجة، عدنان، ص40).

كما أن هنالك العديد من النقاط الإيجابية في هذه القوانين، والتي تتفق ومفهوم حوكمة الشركات في الأردن إلا أنه ومن ناحية أخرى هناك عدد من المسائل التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل الممارسات السلبية فمن المظاهر الإيجابية لحوكمة الشركات في الأردن، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح، والتصويت في الجمعيات العمومية، والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها الكثير كما أن معايير المحاسبة، والتدقيق تتفق إجمالاً والمعايير الدولية، (آل شيب دريد، ص25).

أما بالنسبة للمظاهر السلبية فهنالك بعض البنود التي تحتاج للدراسة والتعديل منها : عدم وجود أي نوع من الفصل القانوني بين مسؤوليات المدراء التنفيذين داخل مجلس الإدارة والمدراء غير التنفيذين.

كما أن مفهوم المدراء المستقلين غير متوفراً في التشريعات الأردنية ذات العلاقة كما أن الاجراءات المتبعة في تعيين أعضاء اللجان المختلفة في الشركة كأعضاء لجنة التدقيق وأعضاء اللجان التنفيذية الاخرى تفتقر للشفافية والمصداقية.

وقد كان هنالك بعضاً من الاقتراحات لرفع كفاءة تطبيق معايير حوكمة الشركات في الأردن منها على سبيل المثال: الا الحصر، تخفيض النسبة المطلوبة لمن يحق لهم من المساهمين طلب عقد اجتماع غير عادي للهيئة العامة واشتراط موافقة الهيئة العامة على مشتريات الأصول التي تتجاوز قيمتها مبلغاً معيناً، والفصل فيما بين رئيس مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي.

كما أن تطبيق الأردن للمعايير الدولية وانضمامه لمنظمة التجارة العلمية (WTO) وإبرامه اتفاقيات الشراكة والتجارة الحرة المختلفة يضعه أمام تطبيق المعايير الدولية لحوكمة الشركات.

وفي نهاية المطاف فإن حوكمة الشركات تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص وذلك لخلق نظام لسوق تنافسي في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون ودولية المؤسسات، وكذلك لجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني/ دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي:-

أولاً/ أسباب الفساد المالي:-

ويمكن تحديد أسباب الفساد المالي كما يلي، (خالد عبدالله، ص29):-

1. أسباب قانونية: وهذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد المالي بسبب بعض السياسيين الفاسدين، والذي أنجز عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي ممكن أن تطبق عليهم.
2. أسباب سياسية: ويقصد بالأسباب السياسية، هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف الإعلام والرقابة.
3. أسباب اقتصادية: تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، وهذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في وسائل جديدة لكسب المال، والتي أسهلها في استغلال الوظيفة الإدارية.
4. أسباب الاجتماعية: متمثلة بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات القلق الناجم من عدم الاستقرار في الأوضاع والتخوف من المجهول القادم بجمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل المجهول.

5. أسباب إدارية وتنظيمية: وتتمثل في الاجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها، وضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

ثانياً/ أثار الفساد المالي:-

إن لظاهرة الفساد المالي تكلفة، حيث يتم الحصول على مكاسب ومنافع وامتيازات شخصية لصالح فرد أو جماعة معينة على حساب المجتمع، وتشير تكاليف الفساد المالي إلى الزيادة في تكلفة المعاملة ومن ثم الزيادة في السعر الذي يدفعه المستهلك مقابل الحصول على السلع والخدمات، ومن ثم تحول المكاسب الشخصية إلى الطرف الرئيسي في المعاملات، فتزاح بذلك عناصر التكلفة والنوعية، موعد الاستلام وكيفيته وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى، ويمكن بيان أهم آثار الفساد المالي(فريد خميلي وشوكال عبد الكريم، ص161):-

1. يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام إضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وتسئ توجيهها أو تزيد من تكلفتها.
2. للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من امكانيات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها وبالتالي يسهم ذلك في تدني حجم الضرائب، ومن ثم تراجع المؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.
3. يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال أصحاب النفوذ؛ وذلك لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الاصول بشكل مستم؛ مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

ثالثاً/ أنواع الفساد المالي: (مصطفى فؤاد الصادق، ص7.)**:-**

- أنواع الفساد من حيث الحجم:-

1. الفساد الصغير (Minor Corruption):

فساد الدرجات الوظيفية الدنيا: وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الأخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي من الأخرين.

2. الفساد الكبير (Gross Corruption):

فساد الدراجات الوظيفية العليا من الموظفين: وهو الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية، أو اجتماعية كبيرة، وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

- أنواع الفساد من ناحية الانتشار:-

1. الفساد الدولي:

وهذا النوع من الساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات، وذلك ضمن ما يطلق عليها بالعولمة بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر، وترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته؛ لتمرير منافع اقتصادية يصعب الفصل بينهما، لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً حيث يلف الكيانات والاقتصاديات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

2. الفساد المحلي:

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى عالمية.

رابعاً/ مواجهة الفساد المالي من خلال تطبيق مفهوم حوكمة الشركات:-

هناك الكثير من الممارسات والاعمال التي تتجاوز القانون والقواعد الواجبة في إدارة الشركات والاعمال، وبالتالي تخالف اقتصاديات السوق الصحيحة وما تتضمنه من قواعد موجهة لحماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات بصفة خاصة، فالغش والاختلاس هما أساس في منظومة الفساد، واكتشاف الغش يمثل تحدياً كبيراً في للمحاسبين؛ حيث يملك المفسدون تقنيات محكمة يطرونها من حين لآخر، لذا لابد من تأسيس وتنفيذ استراتيجيات فعالة ضد الفساد حتى نستطيع تأسيس شركات تتمتع بأعلى درجات الحوكمة عن طريق، (عبد الله خبابة، ص277):-

- استراتيجية مواجهة الفساد المالي: إن مفهوم حوكمة الشركات، لا يعني فقط احترام مجموعة من القواعد والاجراءات الموضوعة لإدارة الشركة، بل هي ثقافة واسلوب لضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديرها والمتعاملين معها، وباعتبار أن هناك الكثير من الاعمال والممارسات التي تتجاوز القانون والقواعد الواجبة في إدارة الشركة والتي من شأنها مخالفة اقتصاديات السوق الصحيحة وما تضمنه من قواعد صارمة لضبط الاعمال والمعاملات لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين والمساهمين، كما يعتبر الغش والخداع والرشوة هم الدعامة الاساسية للفساد الإداري والمالي، فيجب اكتشاف هذا الغش الذي يحصل في الشركات، ومن أجل ذلك يجب وضع استراتيجية لمواجهة الفساد الحاصل في الشركات، وتتكون هذه الاستراتيجية من العناصر التالية:-

1. النزاهة والعدالة في العمل: ولتحقيق ذلك لابد من تعزيز العلاقة بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الشركة وجعلهم جزء من استراتيجية الشركة طويلة المدى، كما أن المسؤولية وقبول المحاسبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح يعطي للشرة ميزة تنافسية.

2. اتباع المعايير المحاسبية الدولية: حيث أن اتباع المعايير المحاسبية السليمة يدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن التقارير السليمة توفر المعلومات الحيوية والتي تساعد في اتخاد القرارات الاستثمارية، ولأجل ذلك تو وضع معايير محاسبية دولية موحدة، واستعمال وقبول مثل هذه المعايير الواحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرات المالية، وإضفاء نوع من المرونة والشفافية في المعاملات الدولي وبالتالي زيادة الجودة العالية ولامة التقارير المالية، ونتج عن استخدام المحاسبة المالية مفهوم المساءلة التي تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة لم ينتج عنه من الشفافية والافصاح عن المعلومات . ويجب التركيز على وسائل فعالة للتصدي لمشكلة الفساد بهدف تصحيح الضعف في الشركات والقضاء على الآليات المشجعة على انتشاره، أي اتخاد اجراءات يتم من خلالها القضاء على مختلف مسبباته ومن هذه الوسائل:-

- مجلس الإدارة: يعتبر الباحثين في مجال حوكمة الشركات أن أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة هو مجلس الإدارة فهو يحمي رأس المال المستثمر من سوء الاستعمال من خلال صلاحياته القانونية، تعيين ومكافأة الإدارة العليا، كما يشارك مجلس الإدارة وضع استراتيجية الشركة، ومن بين مهام مجلس الإدارة: تحديد ووضع الاستراتيجية للشركة، تحليل بيئة الشركة واكتشاف نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، البحث والاختيار والتعيين للمدير العام ومراقبة أداءه، إدارة أصول الشركة واستثمارها بكفاءة وفعالية، كما يجب أن يمتلك مجلس الإدارة السلطة اللازمة لممارسة مختلف المهام بعيداً عن التدخلات.
- لجنة المراجعة: وهي لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، فهي مجموعة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل، ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤوليات وواجبات ومن مهامها:-

1. مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.
2. مناقشة نطاق وطبية الاولويات في المراجعة والاتفاق عليها.
3. المناقشة مع المراجعين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلة نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.
4. الاشراف على وظيفة المراجعة الداخلية ومراجعة التقارير التي تقدمها ، والنتائج التي توصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الاجراءات اللازمة.
5. المناقشة مع المراجعين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية المراجعة.

خامساً/ مؤشرات الفساد المالي:

كما تؤكد احصائيات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية حول الحكم الجيد والفساد في الدول العربية تدنى مستوى أداء الدول العربية في هذين المجالين مقارنة بالدول الأخرى، فأداء دول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا في مجال المساءلة الداخلية وطبقاً للبنك الدولي مشابه لأداء دول أخرى تتقارب فيها مستويات الدخل والتنمية، ولكن أداء المنطقة في مجال المساءلة الخارجية متأخر بشكل كبير عن أداء الدول الأخرى، وتشير احصاءات البنك الدولي أيضاً إلى تخلف أداء الدول العربية المنتجة للنفط بشكل خاص في مجال المساءلة الخارجية' (عادل عبد العزيز السن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2011، ص14).

الجدول رقم(3): مؤشرات و مدركات الفساد المالي (منظمة الشفافية الدولية (8،http://www.transparency.org/content/download/64463/103129

ترتيب الدول	الـــدول	مؤشرات الإدراك الفساد
22	قطر	7.2
28	الإمارات العربية المتح	6.8
46	البحرين	5.1
50	عمان	4.8
54	الكويت	4.6
56	الأردن	4.5
57	السعودية	4.4
73	تونس	3.8
80	المغرب	3.4
112	مصر	2.9
112	الجزائر	2.9
129	سوريا	2.6
134	لبنان	2.5
164	اليمن	2.1
168	ليبيا	2.0
175	العراق	1.8
177	السودان	1.6

ويتضح من الجدول السابق أن دول الخليج قد حظيت على درجات علية نسبياً على مؤشر مدركات الفساد، مقارنة ببقية الدول العربية، وجاء ترتيب الدول العربية من بين 182 دولة على مؤشرات مدركات الفساد عام 2011 من الأحسن إلى الأسوء كما يلي في الجدول السابق، ويرجع ضعف أداء الدول العربية على مؤشرات مدركات الفساد طبقاً لهيئة الشفافية إلى عدة أسباب أهمها: كثافة الاجراءات البيروقراطية، انتشار الرشوة في الإدارات العامة، إهدار الموارد، سوء إدارة القطاع العام، الاختلاسات، وغسيل الأموال، كما تعرقل القيود التي تضعها الحكومات في المنطقة على الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني من قدرتها على الكشف من ممارسات الفساد.

وفي عام 2015 م أشار مؤشر مدركات الفساد لعام 2015م إلى أن الانتصار في معركة الفساد يتطلب تكاثف الناس وتوحيد جهودهم، مشيراً إلى أن الدول التي احرزت تقدماً على المؤشر قد فاق عدد الدول التي تراجعت رغم أن الفساد لايزال متفشياً على الصعيد العالمي، حيث أن ثلثا الدول البالغ عددها 168 دولة على مؤشر علم 2015م سجلت ما دون 50 نقطة، وذلك على مقياس يتراوح من صفر (مستوى عال من الفساد المدرك) إلى مائة (نظيف من الفساد المدرك)، إن دولة ليبيا قد أتت في المرتبة 161، وهذا يوضح أن تقرير منظمة الشفافية العالمية قد صنفت ليبيا من الدول أكثر فساداً أي بمعنى أخر أنها من الدول أكثر سوء في مؤشرات إدراك الفساد ونرجح تأخر ترتيب ليبيا في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعدة أسباب منها: الانقسام السياسي وازدواجية السلطات، والصراعات التي تمر بها ليبيا، عدم تمكن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمهام المكلفة بها بصفتها الجهة الخولة بوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، ضعف الانظمة والقوانين، وأيضاً انعدام الرقابة في المؤسسات الليبية، وكذلك ضعف تطبيق حوكمة الشركات في القطاعات العامة في ليبيا، وعدم سن تشريعات تعزز مكافحة الفساد من قبل السلطة التشريعية مثل تفعيل أعمال المراجعة الداخلية لتشمل وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد، وأيضاً زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات.

الجدول رقم(4): مؤشر مدركات الفساد المالي عام **2015** (منظمة الشفافية العالمية، 2015 :.http://www.transparency.org/cp

الدول الأكثر نزاهة		الدول العربية ما بين		الدول الأكثر فساداً	
1	الدنمارك	22	قطر	167	الصومال
2	فنلندا	23	الإمارات	167	كوريا الشمالية
3	السويد	45	الأردن	166	أفغانستان
4	نيوزيلندا	48	السعودية	165	السودان
5	هولندا	50	البحرين	163	جنوب السودان

6	النرويج	55	الكويت	163	انغولا
7	سويسرا	60	عمان	161	ليبيا
8	سنغافورة	76	تونس	161	العراق
9	كندا	88	الجزائر	158	فنزويلا
10	ألمانيا	88	مصر	158	غينيا

ومقارنة بين عامي 2011م و2015م، نلاحظ تقدم بسيط جداً لليبيا في ارتفاعها من الترتيب 167 إلى الترتيب 161 في مؤشر إدراك الفساد المالي، ومن الواضح حسب تحليل الشفافية الدولية فإنه نتيجة الأزمات، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وحدوث العمليات العسكرية فيها فإن ذلك قد أدى إلى تراجعها في مؤشر إدراك الفساد المالي مما يعني أن القضاء على الفساد يحتاج غلى تفرغ حكومي ودور فعال لمنظمات المجتمع المدني للقيام بخطوات أكثر وضوحاً وعملياً لمكافحة الفساد.

المطلب الثالث/ دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي:-

يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الخاصة والعامة بوجه التحديد ويتمثل الفساد المالي بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع، والتي ذكرناها سلفاً، ويترتب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها ، أو الخدمات التي تقدمها، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء، وبالتالي تأكل رأس المال، وبدلاً م أن تكون هذه الشركات أحد محركات الاقتصاد وعامل من عوامل النمو، تصبح عبئ على الاقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره.

وتؤدي حوكمة الشركات دوراً مهماً في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، والتي نت أبرزها مشكلة الفساد المالي وذلك من خلال مجموعة من الآليات صنفا كل من (Impavido & Hess) إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية وهي كما يلي، (محمد مصطفى سليمان، ص97):-

1. آليات الداخلية لحوكمة الشركات: تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاد الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:-

- دور مجلس الإدارة :يذكر كل من (Harianto &Singh) إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أفضل أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك خلال صلاحياته القانونية في تعيين واعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أداءه وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن

تكون في المواقف الي يؤهلها لعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيداً عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلاً عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والافصاح عن ذلك. والشكل التالي يوضح مكونات مجلس الادارة:-

الشكل (1): المكونات الأساسية لمجلس الإدارة (محمد مصطفى سليمان ، ص98)

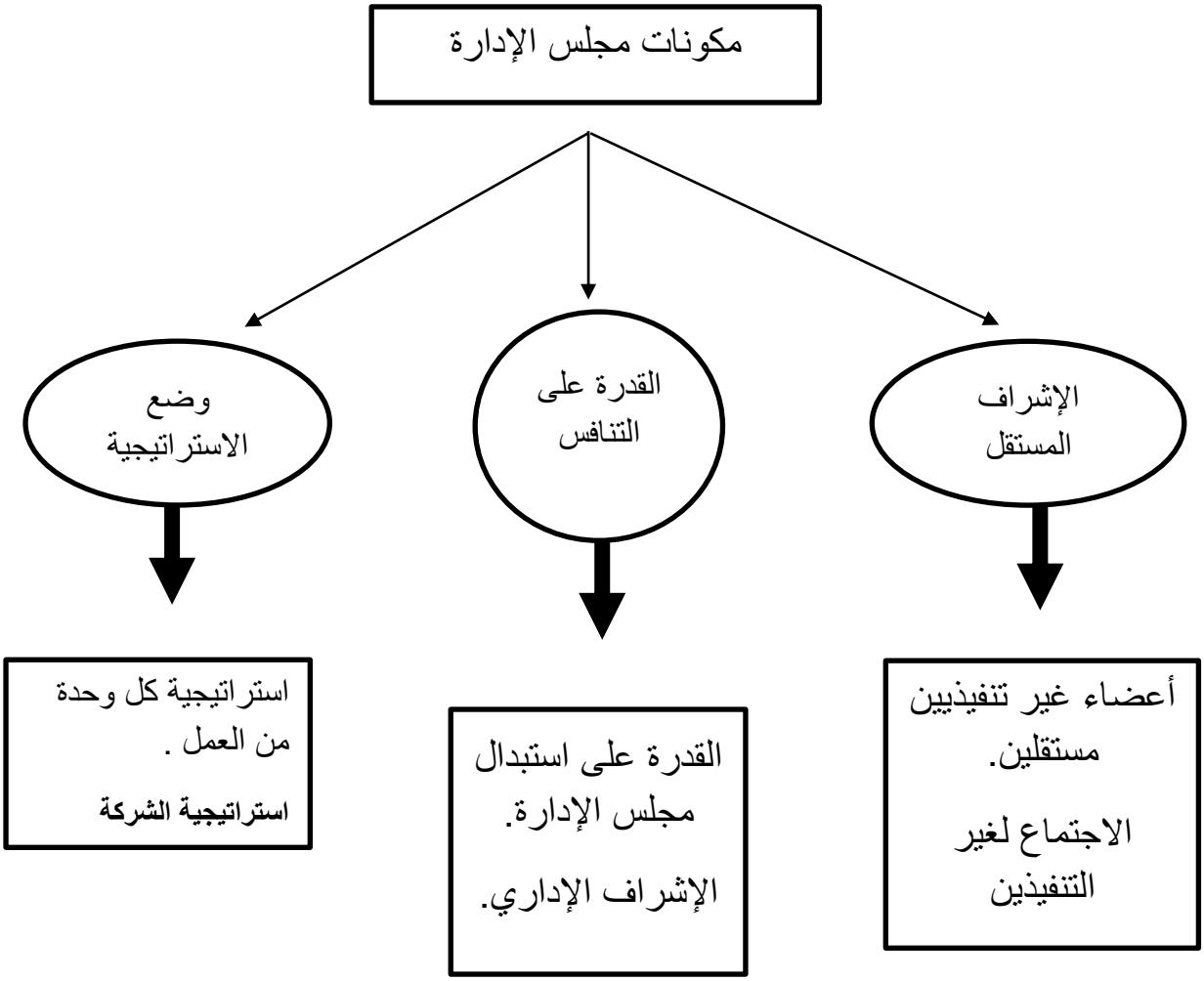

- لجنة المراجعة: لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الاخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العلمية ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن ان تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في اعداد التقارير المالية واشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات ،وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلاً عن دورها في التأكد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وقد ظهر مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة كما تم كره، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم اصدار قانون (Sarbanse Oxley Act) سنه 2002م، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة

المراجعة لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل ، وذلك من خلال دورها في عملية اعداد القوائم المالية، وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي وبالتالي فقد أنشأ القانون جهازاً جديداً للإشراف وتنظيم المراجعين وأوجد قوانيناً خاصة بمسؤولية الشركة، ولقد عرفت لجنة المراجعة من قبل ميخائيل أشرف حنا بأنها: "لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، ويحض اجتماعات هذه اللجنة المدققون الداخليون والخارجيون إذا اقتضى الأمر ذلك، وتفرض هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقاً للأحكام التي يقررها مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة" (ميخائيل أشرف حناء، ص32).

- لجنة المكافأة : توصي أغلب الشركات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن شكل لجان المكافأة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

وعن مجال الشركات المملوكة للدولة قد تضمنت ارشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافاة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.

- المراجعة الداخلية : تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذا أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذوها بزيادة المصداقية، العدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد المالي، وفي هذا السياق يرى (Archambault) إن كلاً من المراجعة الداخلية والخارجية يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير، وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة.

فقد أكدت لجنة (كادبيري) على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها؛ يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.

1. **آليات حوكمة الشركات الخارجية**: تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالمراقبات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكم ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:-

- **المراجعة الخارجية:**

يؤدي المراجع الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعة في نوعية تلك الكشوفات، مقبوليتها فقط، ومع تزايد التركيز على دور مجالس

الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة المراجعة في اختيار المراجع الخارجي والاستمرار في تكليفه، يرى كلاً من (Abbot & Parker) إن لجان المراجعة المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية وبالتالي اختيار المراجعين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون في هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (AII) على أن دور المراجعة الخارجية يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والتبصر والحكمة ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله، ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد المالي أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج، وأخيراً تحدد الحوكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، وظيفة المراجع الداخلي بعين الاعتبار من قبل المراجع الخارجي عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- **القوانين والتشريعات:**

غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية فقط بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال مع إصدار قانون (Sarbanes – Oxly Act) في سنة 2002م أصبح بلا منازع هو القانون الفيدرالي الأكبر دراماياً فيما يتصل بحوكمة الشركات منذ صدور القوانين الأولية في الثلاثينيات عن الأوراق المالية متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة تتمثل بزيادة عدد من أعضاء مجلس المستقلين، وتقوية إشراف لجن المراجعة على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية، الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المراجع الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الأخرين في الشركة كما أن مسؤولية تعيين وإعفاء المراجع الخارجي والمصادقة على الخدمات غير التدقيقية التي يمكن أن تقدمها شركات المراجعة لزبائنها بلجنة المراجعة.

- **آليات حوكمة الشركات الخارجية الأخرى:**

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلاً عما تقدم ذكره تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكملة للآليات الاخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة، ولكن لا تقتصر على المحللين الماليين وبعض

المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال، تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطاً هائلة على الحكومات والدول، من أجل محاربة الفساد المالي، وتضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك تمارس لجنة (بازل) ضغطاً من أجل ممارسة الحوكمة فيها.

لذا فإنه بسبب تنوع آليات الحوكمة وتعدد مصادرها، فإن تنفيذها يتطلب وضع إطار شامل لها، يأخذ بنظر الاعتبار جميع أصحاب المصالح في الشركات سواء أكانت خاصة أم مملوكة للدولة، إذا أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي دوراً هاماً في عملية الحوكمة، وإنها تتفاعل فيما بينها ضمن إطار الحوكمة مثالاً على ذلك التفاعل فيما بين لجنة التدقيق والمراجع الخارجي، والمراجع الداخلي، ومجلس الإدارة، والإدارة العليا، وإن لهذا التفاعل تأثيراً كبيراً في الحد من حالات الفساد المالي.

الفصـــــل الثـــالث

الدراســـــــــة الميدانيـــــــــة

المبحث الأول- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة

المبحث الثاني- وصف البيانات و اختبار فرضيات الدراسة

مقدمـــة الفصل:

يتضمن هذا الفصل الجانب العملي (الميداني) للبحث، الإجراءات أو الاساليب المنهجية التي يكون من المناسب توظيفها في هذا البحث المتعلق بدور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي، فكان لابد من وضع تصميم منهجي للبحث من البداية حتى نتمكن من الوصول إلى الهدف المرجو منه وتتمثل هذه الأساليب المنهجية والاجراءات في تحديد نوع الدراسة ومنهجها والإجابة عن تساؤلات الدراسة التي هي عبارة عن علاقات احتمالية يمكن استخدامها للإجابة على الفرضيات التالية :-

- لا تطبق المؤسسة الوطنية للنفط نظام حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي .
- لا يوجد تأثير لحوكمة الشركات في تفعيل وتحديد وكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.
- لا يؤثر تطبيق مفهوم الحوكمة في ظل نظام فعال للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في المؤسسة الوطنية للنفط.

وقد شملت هذه الأساليب المنهجية تطوير وسيلة جمع البيانات وتجريبها واختبار درجة الصدق والثبات لها، و تتطلبت هذه الخطوات القيام بسلسلة من الإجراءات، وتم الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، لاختبار الفرضيات ومن ثم التوصل إلى النتائج والتوصيات، وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات المنهجية التي أعتمدها في هذا البحث لتحقيق الأهداف التي نسعى للوصول إليها .

المبحث الأول: الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة

المطلب الأول/ نبذة مختصرة عن المؤسسة الوطنية للنفط والهيكل التنظيمي لها.

أنشئت المؤسسة الوطنية للنفط بموجب القانون رقم 24 لعام 1970 لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبترول والتي أنشئت بموجب القانون رقم 13 لسنة 1968، حيث أعيد تنظيمها فيما بعد بموجب قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام (سابقاً) رقم 10 لسنة 1979 لتعمل على تحقيق أهداف خطة التحول في المجالات النفطية، والقيام بدعم الاقتصاد القومي عن طريق تنمية وتطوير الاحتياطيات النفطية واستغلالها الاستغلال الأمثل وإدارتها واستثمارها لتحقيق أفضل العوائد، ويجوز لها في ذلك أن تشترك مع الهيئات والمؤسسات والجهات الأخرى التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها .

وتقوم المؤسسة الوطنية للنفط بعمليات الاستكشاف والإنتاج عن طريق الشركات المملوكة لها أو بالاشتراك مع الغير عن طريق المقاولة أو بأي نمط من أنماط عقود استثمار الثروة النفطية، إلى جانب عمليات تسويق النفط والغاز داخل وخارج ليبيا .

وتعتبر شركة الواحة للنفط ومقرها طرابلس أكبر شركات المؤسسة وهي متخصصة في شؤون التنقيب والإنتاج . تليها شركة الخليج العربي للنفط ومقرها بنغازي، تليهما شركتي الزويتينة وسرت النفطيتين.

كما تعتبر شركة البريقة لتسويق النفط من كبريات الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط ويرتكز نشاط الشركة في بيع المنتجات النفطية بكامل المدن الليبية.

يتبع المؤسسة الوطنية للنفط معهد النفط الليبي الذي يتولى إجراء التحاليل والاختبارات الفنية لمراحل استكشاف وانتاج النفط ومشتقاته، وإجراء اختبارات مراقبة الجودة وإصدار شهادات خاصة لها، وتقييم براءات الاختراعات وتراخيص الاستغلال والرسوم والنماذج المتعلقة بالنفط ومشتقاته، كما ينشر البحوث والدراسات التي يجريها من خلال مجلة المعهد التخصصية بالإضافة إلى وسائل النشر العلمية المحلية والعالمية.

المطلب الثاني/ الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

أولاً: مجتمع وعينة البحث:

1- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من في كامل الموظفين العاملين التابعين لإدارة المراجعة الداخلية وموظفين قسم المالية والبالغ عددهم (53) موظف.

2- عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من بين افراد مجتمع البحث حيث كان حجم العينة (40) موظف، انطبقت عليهم الشروط العلمية للبحث العلمي.

وقد تم توزيع الاستبيان عليهم، وبعد فترة تـــم الحصول على عدد (35) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة والجدول رقم (1) يُبيِّن عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها:-

جدول رقم (5): الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها

الاستمـــــــارات الموزعـــــة	الاستمارات المتحصل عليها	الفاقـــد	نسبة الفاقد %
40	35	5	%12.5

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن نسبة الفاقد 12.5% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة.

ثانياً/ أداة البحث:

تكونت أداة البحث من استمارة استبيان تضمنت " دور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي، وشملت (31) عبارة. وقد تم التحقق من صدق المقياس ووجود قدر مناسب من الثبات الداخلي بين البنود المتضمنة في كل جوانبه، وسوف نتعرض لكل من هذه الخطوات بشيء من التفصيل.

تم جمع العبارات التي ترتبط بالموضوع، وقسمت إلى معلومات عامة وثلاثة محاور كما يلي:

- معلومات عامة: الصفات الشخصية لعينة الدراسة.
- المحور الأول: مدى تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط.
- المحور الثاني: تأثير حوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية نظام المراجعة الداخلية.
- المحور الثالث: مدى تطبيق حوكمة الشركات في ظل وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي داخل المؤسسة الوطنية للنفط.

كما شملت أداة البحث لجمع البيانات المقابلة الشخصية للمراجعين الداخليين بالمؤسسة عن طريق توجيه أسئلة مباشرة لهم فيما يتعلق مامدى اهتمام المؤسسة بعقد دورات تدريبية بصفة مستمرة فيما يتعلق بحوكمة الشركات

في مكافحة الفساد المالي، كما تم استجوابهم فيما يتعلق هل إدارة المراجعة الداخلية تهتم بمواكبة التطور لهذه المهنة والمحافظة على تطبيق ومبادئ وآليات حوكمة الشركات في المؤسسة؟.

وللخروج بنتائج علمية دقيقة لهذا البحث عن طريق استخدام استمارة الاستبيان، تم إعطاء الأوزان من (1 - 5) باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الأبعاد (Likret Five Point Scalr) للإجابة على العبارات وهي : (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وتترجم هذه التقديرات الوصفية غلى تقديرات رقمية على أساس تخصيص الأرقام (5)،(4)،(3)،(2)،(1) لكل منها على التوالي.

وقبل عرض نتائج تحليل إجابات عينة الدراسة تم حساب المدى للإجابات، والوصول إلى طول الفئة لكل درجة من درجات الترجيح، وذلك على النحو التالي :

المدى = الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة (أكبر قيمة – أصغر قيمة)

المدى :5 – 1 = 4

طول الفترة = عدد الفئات (الدرجات) (5)/المدى (4)

طول الفترة = 4/5 = 0.8

وبعد ذلك إضافة طول الفترة إلى اقل قيمة في المقياس وهى الواحد وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الاولى وهكذا لباقي الفترات حيث تكون الفرضية مقبولة عندما تساوي أو أكبر من (3.4) بحسب المقاييس المبينة في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) يبين طول ومقياس الفترة

المدى	درجة الموافقة
من 1 إلى أقل من 1.8	غير موافق بشدة
من 1.8 إلى أقل من 2.6	غير موافق
من 2.6 إلى أقل من 3.4	محايد
من 3.4 إلى أقل من 4.2	موافق
من 4.2 إلى أقل من 5	موافق بشدة

ثالثاً/ صدق المحكمين:

لقد تم الاعتماد في تقرير صدق الأداة على ما يعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبيان في صورته الاولية على بعض من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة افريقيا، إضافة إلى مختصين في مجال الإحصاء والتحليل الإحصائي حيث قاموا بإبداء آرائهم ومقترحاتهم وملاحظتهم حول صياغة بعض العبارات، هذا وقد أجريت العديد من التعديلات، وتم حذف بعض العبارات وبعض الكلمات وإحلال أخرى بدلاً منها.

المبحث الثاني/ وصف وتحليل البيانات و اختبار فرضيات البحث

المطلب الأول/ البيانات الأساسية لعينة البحث.

لمعرفة إجابات المشاركين سيتم عرض المعلومات الوصفية وحسب ما جاء في الاستبيان وكما يلي:

1- العمر:

جدول رقم (7) بيان توزيع العينة بحسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى أقل من 30	3	%8.5
من 30 إلى أقل من 40	18	%51.5
من 40 إلى أقل من 50	12	%34.3
أكبر من 50	2	%5.7
المجموع	35	100

يبين الجدول رقم (7) النتائج الخاصة بالفئات العمرية لعينة الدراسة، حيث نجد أن نسبة الفئة العمرية 30 – 40 سنة هي الأكبر بين الفئات العمرية حيث بلغت 51.5%، وهذه الفئة يملكون الخبرة الجيدة والقدرة على تفهم مشكلة الدراسة بصورة أكبر. في حين تبلغ نسبة من كانت أعمارهم من 40 – 50 سنة 34.3%، تليها الفئات العمرية الأقل تكرار وهي من 20 -30 سنة وأكبر من 50 سنة حيث بلغت نسبتهم 14.2%.

2- المؤهل العلمي:

جدول رقم (8) بيان توزيع العينة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	24	%68.5
ماجستير	11	%31.5
المجموع	35	100

يبين الجدول رقم (8) النتائج الخاصة بالمؤهل العلمي لعينة البحث، ويلاحظ أن أعلى نسبة هم من حملة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم 80%، تليها الحاصلين على شهادة الماجستير بنسبة 20%، وهذه النتائج تدل على أن عينة البحث مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل آرائهم قابلة للاعتماد عليها بشكل قوي كونها نابعة من وعيهم وإدراكهم عن مؤهلاتهم العلمية.

3- سنوات الخبرة:

جدول رقم (9) بيان توزيع العينة بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	14	%40
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	13	%37.1
من 10 إلى أقل من 15 سنة	3	%8.6
من 15 إلى أقل من 20 سنة	2	%5.7
من 20 سنة فأكثر	3	%8.6
المجموع	35	100

يبين الجدول رقم (9) النتائج الخاصة بسنوات الخبرة لعينة البحث، حيث نجد الغالبية كان خبرتهم أقل من 5 سنوات وبلغت نسبتهم 40%، تليها من كانت خبرتهم من 10 غلى أقل من 15 سنة بنسبة 20%، ثم الذين لديهم خبرة من 15 إلى أقل من 20 سنة بنسبة بلغت 13.3%، وكانت أقل نسبة للخبرة للذين هم أقل من 5 إلى أقل من 10 سنوات وبالتالي فإن نسبة كبيرة من عينة البحث لديها خبرة كبيرة، وهذه المدة كافية لجعل المشاركين يدركون قائمة الاستبيان بشكل صحيح، والاسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

4- التخصص العلمي:

جدول رقم (10) بيان توزيع العينة بحسب المسمى الوظيفي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	35	100
المجموع	35	100

وكانت عينة الدراسة بالكامل متحصلين على شهادة المحاسبة وهذا له الأثر الإيجابي على إجابات عينة الدراسة.

5- المركز الوظيفي:

جدول رقم (11) بيان توزيع العينة بحسب موقع الوظيفة في الهيكل التنظيمي

موقع الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير إدارة	2	%5.7
رئيس قسم	4	% 11.4
موظف	28	%80
وظيفة أخرى	1	%2.9
المجموع	35	100

يبن الجدول رقم (11) النتائج الخاصة بالمركز الوظيفي لعينة البحث، حيث نجد الغالبية كان مركزهم الوظيفي " موظف " وبلغت نسبتهم 80%، تليها من كان مركزهم " رئيس قسم " وبنسبة 11.4%، ثم " مدير إدارة " ووظيفة أخرى بنسبة بلغت 8.6%، توضح تنوع وظائف عينة البحث وهذا سيكون له الأثر الإيجابي على إجاباتهم.

المطلب الثاني/ الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل لإختبار فرضيات البحث:

أولا/ أساليب التحليل الوصفي للبيانات:

كالتوزيعات التكرارية، ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، حيث تم استخدام:

- التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوباً غلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الاهمية النسبية لكل إجابة.
- المتوسط الحسابي المرجح:

لتحديد درجة تمركز إجابات المشاركين عن كل فقرة، وذلك لمعرفة مدى توفر المهارات والمجهودات من عدمها.

- الانحراف المعياري: لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي، وكلما كان الانحراف صغيراً، كان معناه أن القيم متجمعة حول متوسطها الحسابي، وبالتالي فغن قيمة المتوسط تمثل إجمالي الإجابات تمثيلاً صادقاً .

- اختبار (ت) T- test : استخدام اختبار t المزدوج لمقارنة المتوسطات الحسابية ولمتغيرين لكل من المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وتحسب بالصيغة الآتية:

اختبار التوزيع الطبيعي:

سنعرض اختبار كولمجروف – سميرنوف Kolmogorov – Smimova وشبيرو ويلك – Shapiro Wilk لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا:

جدول (12) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Test Of Normality)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	شبيرو ويلك Shapiro - Wilk		كولمجروف سميرنوف Kolmogorov - Smimova	
			قيمة Z الاختبار	مستوى الدلالة	قيمةZ الاختبار	مستوى الدلالة
الاول	مدى تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط.	12	.909	.132	.198	.117
الثاني	تأثير حوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية نظام المراجعة الداخلية.	8	.966	.793	.140	.200*
الثالث	مدى تطبيق حوكمة الشركات في ظل وجود المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي داخل المؤسسة الوطنية للنفط.	11	.931	.285	.167	.200*

يوضح الجدول رقم (12) نتائج اختبار كولمجروف – سميرنوفKolmogorov – Smimova وشبيرو ويلك Shapiro – Wilk لمعرفة ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وهذا الاختبار يعتبر ضروري في حال اختبار الفروض وذلك لأن الاختبارات المعلمية (Parametric Test) تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ونظراً لأن عينة البحث أقل من 40 مفردة عليه يكون الاختبار المناسب لها هو اختبار شبيرو ويلك Shapiro – Wilk ومن خلال النتائج السابقة نحد أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار شبيرو ويلك Shapiro – Wilk 0.05 (sig >0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام الاختبارات المعلمية في تحليل فروض الدراسة.

ثانياً/ الإجابة على فرضيات البحث:

اختبار الفرضية الأولى/ لا تطبق المؤسسة الوطنية للنفط نظام حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي.
استخدام النسب المئوية في تحليل الاجابات واستخدام اختبار " ت " لعينة واحدة – T- test One Sample " لاختبار فرضيات البحث عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha = 0.05$)، والجداول التالية توضح نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (13) تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الاول (مدى تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط).

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
1	تقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد في تطبيق حوكمة الشركات.	4.33	.49	11.26	86.67	موافق بشدة
2	تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة بفاعلية يساهم في الحد من الفساد المالي.	4.20	.86	20.52	84.00	موافق بشدة
3	تحقق ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالمؤسسة والرفع من إنتاجاتها.	4.20	.77	18.44	84.00	موافق بشدة
4	تساهم استقلالية وموضوعية عمل المراجع الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات.	4.13	.74	17.98	82.67	موافق
5	احترام المؤسسة لحقوق مختلف أطراف المصالح يساهم في تطبيق حوكم الشركات.	4.13	.92	22.15	82.67	موافق
6	مبادئ وآليات الحوكم تعمل على زيادة كفاءة عمل المؤسسة.	4.13	.74	17.98	82.67	موافق
7	تقييم ومتابعة إجراءات المراجعة وإدارة المخاطر تساهم في تطبيق حوكمة الشركات.	4.13	.74	17.98	82.67	موافق
8	معايير وآليات وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات تساعد على الحد من الفساد.	4.07	.96	23.63	81.33	موافق
9	التفاعل الجيد للمراجعة الداخلية مع أطراف حوكمة الشكات.	4.07	1.03	25.40	81.33	موافق
10	اتصاف إدارة المراجعة الداخلية بالشفافية والنزاهة واستقلالية يساهم في تطبيق حوكمة الشركات.	4.00	.85	21.13	80.00	موافق
11	تساهم الحوكمة في اكتشاف أخطاء أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى مستوى.	4.00	1.13	28.35	80.00	موافق
12	توزيع السلطات والواجبات بشكل مناسب لتطبيق حوكمة الشركات.	3.73	1.03	27.66	74.67	موافق
	الدرجة الكلية	4.09	0.86	21.04	81.89	موافق

الجدول رقم (13) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبية المئوية لإجابات عينة البحث حول المحور مرتبة ترتيباً تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المشاركين كانت تشير إلى ان كل العبارات كانت الإجابة عليها بالموافقة، وهذا واضح من خلال إجمالي المحور حيث كانت جميع فقرات المحور إيجابية. ومن الجدول يتبين أن النسبة المئوية بلغت 81.89% والذي تشير إلى درجة " موافق " في الإجابات من وجهة نظر عينة البحث على تلك العبارات. وبذلك يمكن القول أن أفراد العينة يتفقون على تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط، ومن الجدول نلاحظ أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي لأسئلة المتغير

مجتمعة كانت جيدة بلغت " 4.09 " وهي تقع ضمن الفترة (3.4 – 4.2) حسب المقياس المعتمد للبحث، كما أن قيمة الانحراف المعياري لأسئلة المتغير مجتمعة بلغت " 0.86 " وهي نسبة منخفضة تدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة البحث، مما يدل على تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط وللتأكد من هذه النتيجة قام الباحث باستخدام اختبار " ت " لعينة واحدة "One-Sample T-test".

جدول رقم (14) اختبار " ت " لعينة واحدة '" One – Sample T – test ' (لاختبار الفرضية الأولى – Test Value 3.4)

ت	العبارات	الفرق بين متوسطات	مدى فترة الثقة عند مستوى 95%		قيمة "ت"	مستوى الدلالة
			الصغرى	الكبرى		
-1	تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة بفاعلية يساهم في الحد من الفساد المالي.	0.733	0.322	1.145	3.83	0.002
-2	تحقق ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالمؤسسة والرفع من إنتاجاتها.	0.933	0.663	1.204	7.41	0.000
-3	تساهم استقلالية وموضوعية عمل المراجع الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات.	0.333	-0.239	0.905	1.25	0.232
-4	احترام المؤسسة لحقوق مختلف أطراف المصالح يساهم في تطبيق حوكم الشركات.	0.600	0.132	1.068	2.75	0.016
-5	مبادئ وآليات الحوكم تعمل على زيادة كفاءة عمل المؤسسة.	0.667	0.134	1.199	2.69	0.018
-6	تقييم ومتابعة إجراءات المراجعة وإدارة المخاطر تساهم في تطبيق حوكمة الشركات.	0.733	0.226	1.240	3.10	0.008
-7	معايير وآليات وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات تساعد على الحد من الفساد.	0.733	0.322	1.145	3.82	0.002
-8	التفاعل الجيد للمراجعة الداخلية مع أطراف حوكمة الشكات.	0.667	0.095	1.239	2.50	0.025
-9	التفاعل الجيد للمراجعة الداخلية مع أطراف حوكمة الشركات.	0.733	0.322	1.145	3.82	0.002
-10	اتصاف إدارة المراجعة الداخلية بالشفافية والنزاهة واستقلالية يساهم في تطبيق حوكمة الشركات.	0.800	0.323	1.277	3.59	0.003
11	تساهم الحوكمة في اكتشاف أخطاء أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى مستوى.	0.800	0.371	1.229	4.00	0.001
-12	توزيع السلطات والواجبات بشكل مناسب لتطبيق حوكمة الشركات.	0.600	-0.028	1.228	2.05	0.060
	المتوسط الحسابي لنتيجة المحور الأول	0.694	0.220	1.169	3.40	0.031

من خلال مطالعتنا لنتائج الجدول رقم (14) نجد أن قيمة "ت" المحسوبة في جميع الفقرات هي قيمة ايجابية حيث أن مستوى الدلالة لكل منها أقل من 0.05، تتراوح ما بين (0.2 -0.01)، وقيمة "ت" المحسوبة لكل الأسئلة تساوي

(3.40)، وهي أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.763)، وبالتالي ينبغي رفض الفرض الصفري البديل، الذي ينص على تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط.

اختبار الفرضية الثانية/ لا يوجد تأثير لحوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية.

جدول رقم (15) تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثاني (مدى تأثير حوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية نظام المراجعة الداخلية)

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
-1	قيام المراجع الداخلي بفحص وتقييم اجراءات الرقابة الداخلية ومقارنتها مع اللوائح والقوانين وسياسات المؤسسة.	4.800	0.414	8.626	96.00	موافق بشدة
-2	تفعيل الرقابة الداخلية ووجود تعليمات وقوانين محددة وواضحة لها داخل المؤسسة.	4.733	0.458	9.671	94.67	موافق بشدة
-3	وضع قوانين صارمة مع تحديث باستمرار لتنظيم مهنة المراجعة الداخلية يحد من انتشار الفساد.	4.600	0.507	11.024	92.00	موافق بشدة
-4	دقة وكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والتزام بقواعد حوكمة الشركات يساهم في زيادة جودة أداء المراجع الداخلي لعمله.	4.267	0.594	13.913	85.33	موافق بشدة
-5	قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية والتأكد من التزام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات.	4.200	0.676	16.098	84.00	موافق بشدة
-6	تهتم المراجعة الداخلية بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات لكونها تلعب دوراً مهماً في محاصرة الفساد المالي.	4.200	0.676	16.098	84.00	موافق بشدة
-7	تساهم المراجعة الداخلية في إطار تطبيق مفهوم الحوكمة على وضع استراتيجية للاكتشاف والحد من الغش والتلاعب واختلاس داخل المؤسسة.	4.067	0.594	14.597	81.33	موافق
-8	مراعاة التغيرات البيئية وعدم ربط مفهوم الحوكمة بأعمال إدارة المراجعة الداخلية عند وضع استراتيجية محاربة الفساد المالي.	3.333	0.900	26.992	66.67	محايد
	الدرجة الكلية	4.275	0.602	14.627	85.500	موافق بشدة

الجدول رقم (15) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة البحث حول المحور مرتبة ترتيبياً تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المشاركين كانت تشير إلى المحور إيجابية. ومن الجدول يتبين أن النسبة المئوية بلغت 85.5% والذي تشير إلى درجة "موافق بشدة" في حوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية، ومن الجدول نلاحظ أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي لأسئلة المتغير مجتمعة كانت جيدة حيث بلغت "4.275" وهي تقع ضمن الفترة (4.2-5) حسب

المقياس المعتمد للبحث، كما أن قيمة الانحراف المعيار لأسئلة المتغير مجتمعة بلغت "0.602" وهي نسبة منخفضة تدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة البحث، مما يدل على تأثير حوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية نظام المراجعة الداخلية.

وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار " ت " لعينة واحدة "One – Sample T – test".

جدول رقم (16) اختبار " ت " لعينة واحدة "One – Sample T-test"لاختبار الفرضية الثانية– (Test Value – 3.4)

ت	العبارات	الفرق بين متوسطات	مدى فترة الثقة عند مستوى 95%		قيمة "ت"	مستوى الدلالة
			الصغرى	الكبرى		
-1	قيام المراجع الداخلي بفحص وتقييم اجراءات الرقابة الداخلية ومقارنتها مع اللوائح والقوانين وسياسات المؤسسة.	1.333	1.08	1.59	11.28	.000
-2	تفعيل الرقابة الداخلية ووجود تعليمات وقوانين محددة وواضحة لها داخل المؤسسة.	1.200	.92	1.48	9.17	.000
-3	وضع قوانين صارمة مع تحديث باستمرار لتنظيم مهنة المراجعة الداخلية يحد من انتشار الفساد.	.800	.43	1.17	4.58	.000
-4	دقة وكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والتزام بقواعد حوكمة الشركات يساهم في زيادة جودة أداء المراجع الداخلي لعمله.	1.400	1.17	1.63	13.10	.000
-5	قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية والتأكد من التزام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات.	.867	.54	1.20	5.65	.000
-6	تهتم المراجعة الداخلية بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات لكونها تلعب دوراً مهماً في محاصرة الفساد المالي.	.667	.34	1.00	4.35	.001
-7	تساهم المراجعة الداخلية في إطار تطبيق مفهوم الحوكمة على وضع استراتيجية للاكتشاف والحد من الغش والتلاعب واختلاس داخل المؤسسة.	-.067	-.56	.43	-.29	.001
-8	مراعاة التغيرات البيئية وعدم ربط مفهوم الحوكمة بأعمال إدارة المراجعة الداخلية عند وضع استراتيجية محاربة الفساد المالي.	.800	.43	1.17	4.58	0.07
	المتوسط الحسابي لنتيجة المحور	0.88	0.54	1.21	6.55	0.01

من خلال مطالعتنا لنتائج الجدول رقم (16) نجد أن قيمة "ت" المحسوبة في جميع الفقرات هي قيمة إيجابية حيث أن مستوى الدلالة لكل منها أقل من 0.05، وقيمة "ت" المحسوبة لكل الأسئلة تساوي (6.55) وهي أكبر من قيمة " ت " الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.763)، وبالتالي ينبغي رفض الفرض الصفري وقبول

الفرض البديل، والفرض البديل هو الذي ينص على أنه يوجد تأثير لحوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية.

اختبار الفرضية الثالثة/ لا يؤثر تطبيق مفهوم الحوكمة في ظل نظام فعال للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي.

جدول رقم (17) تحليل نتائج المحور الثالث (ما تأثير تطبيق مفهوم الحوكمة في ظل نظام فعال للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
1-	الموضوعية وعدم انحياز المراجع الداخلي أو الخضوع لتأثير أي سلطة أو مصلحة شخصية.	4.67	0.49	10.46	93.33	موافق بشدة
2-	اتصاف إدارة المراجعة الداخلية بالاستقلالية والشفافية تمكنها من القيام بأعمالها بدقة وموضوعية.	4.67	0.49	10.46	93.33	موافق بشدة
3-	قيام إدارة المراجعة الداخلية من مناقشة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه للتأكد من دقة وكفاءة النظام ومساهمته في الحد من الفساد المالي.	4.47	0.52	11.56	89.33	موافق بشدة
4-	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالكشف عن أي تجاوز أو عدم التزام مبادئ وآليات الحوكمة لتأثيرها في الحد من مظاهر الفساد المالي.	4.40	0.51	11.52	88.00	موافق بشدة
5-	حرص إدارة المراجعة الداخلية على تعيين موظفين ذو تعليم ومهارة وخبرة عالية داخل المؤسسة.	4.27	0.59	13.91	85.33	موافق بشدة
6-	تعمل حوكمة الشركات على ضمان استقلالية وحياد المراجعين الداخليين وأبعادهم عن ضغوطات الإدارة والمسئولين.	4.07	0.80	19.64	81.33	موافق
7-	تساهم الحوكمة في تفعيل أدوات نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة لكشف والحد من الغش والاختلاسات مسببة للفساد.	4.13	0.83	20.17	82.67	موافق
8-	التركيز على مراجعة أداء الموظفين داخل المؤسسة يساهم في تقليل الفساد المالي.	4.00	0.76	18.90	80.00	موافق
9-	زيادة جودة أداء العمل من خلال المكافآت والتشجيع يؤدي لتقليل من الرشوة والغش والاختلاسات.	4.00	0.53	13.36	80.00	موافق
10-	استقلالية إدارة المراجعة الداخلية غن إدارة العليا للمؤسسة.	3.67	1.29	35.21	73.33	موافق
11-	قيام المراجع الداخلي بتطبيق معايير الدولية للمحاسبة والمراجعة عند أداء عمله.	3.67	0.90	24.54	73.33	موافق
	الدرجة الكلية	4.18	0.70	17.25	83.64	موافق

الجدول (17) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة البحث حول المحور مرتبة ترتيباً تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المشاركين كانت تشير إلى أن كل العبارات كانت الإجابة عليها بالموافقة، وهذا واضح من خلال إجمالي المحور حيث كانت جميع الفقرات المحور

إيجابية. ومن الجدول يتبين أن النسبة المئوية بلغت 83.64% والذي تشير إلى درجة "موافق" في الاجابات من وجهة نظر عينة البحث على تلك العبارات. وبذلك يمكن القول أن أفراد العينة يتفقون على تأثير تطبيق مفهوم الحوكمة في ظل نظام فعال للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي، ومن الجدول نلاحظ أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي لأسئلة المتغير مجتمعة كانت جيدة حيث بلغت "4.18" وهي تقع ضمن الفترة (4.2 –3.4) حسب المقياس المعتمد للبحث، كما أن قيمة الانحراف المعياري لأسئلة المتغير مجتمعة بلغت "0.70" وهي نسبة منخفضة تدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة البحث، مما يدل على تأثير تطبيق مفهوم الحوكمة في ظل نظام فعال للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي.

وللتأكد من هذه النتيجة تم باستخدام اختبار " ت " لعينة واحدة "One – Sample T- test".

جدول رقم (18) اختبار " ت " لعينة واحدة "One – Sample T-test"لاختبار الفرضية الثالثة– (Test Value – 3.4)

ت	العبارات	الفرق بين المتوسطات	مدى فترة الثقة عند مستوى 95%		قيمة "ت"	مستوى الدلالة
			الصغرى	الكبرى		
-1	الموضوعية وعدم انحياز المراجع الداخلي أو الخضوع لتأثير أي سلطة أو مصلحة شخصية.	0.867	0.538	1.195	5.65	0.000
-2	اتصاف إدارة المراجعة الداخلية بالاستقلالية والشفافية تمكنها من القيام بأعمالها بدقة وموضوعية.	0.733	0.272	1.195	3.41	0.004
-3	قيام إدارة المراجعة الداخلية من مناقشة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه للتأكد من دقة وكفاءة النظام ومساهمته في الحد من الفساد المالي.	0.267	0.448	0.982	0.80	0.437
-4	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالكشف عن أي تجاوز أو عدم التزام مبادئ وآليات الحوكمة لتأثيرها في الحد من مظاهر الفساد المالي.	0.267	0.232	0.765	1.15	0.270
-5	حرص إدارة المراجعة الداخلية على تعيين موظفين ذو تعليم ومهارة وخبرة عالية داخل المؤسسة.	1.267	0.996	1.537	10.05	0.000
-6	تعمل حوكمة الشركات على ضمان استقلالية وحياد المراجعين الداخليين وأبعادهم عن ضغوطات الإدارة والمسئولين.	0.667	0.224	1.109	3.23	0.006
-7	تساهم الحوكمة في تفعيل أدوات نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة لكشف والحد من الغش والاختلاسات مسببة للفساد.	1.000	0.719	1.281	7.64	0.000
-8	التركيز على مراجعة أداء الموظفين داخل المؤسسة يساهم في تقليل الفساد المالي.	1.067	0.781	1.353	8.00	0.000
-9	زيادة جودة أداء العمل من خلال المكافآت والتشجيع يؤدي لتقليل من الرشوة والغش والاختلاسات.	1.267	0.996	1.537	10.05	0.000

-10	استقلالية إدارة المراجعة الداخلية غن إدارة العليا للمؤسسة.	0.600	0.181	1.019	3.07	0.008
-11	قيام المراجع الداخلي بتطبيق معايير الدولية للمحاسبة والمراجعة عند أداء عمله.	0.600	0.304	0.896	4.35	0.001
	المتوسط الحسابي لنتيجة الحور	0.600	0.394	1.170	5.22	0.066

من خلال مطالعتنا لنتائج الجدول رقم (18) نجد أن قيمة "ت" المحسوبة في جميع الفقرات هي قيمة إيجابية حيث أن مستوى الدلالة لكل منها أقل من 0.05، تتراوح ما بين، وقيمة "ت" المحسوبة لكل الأسئلة تساوي (5.22) وهي أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.763)، وبالتالي ينبغي رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، والفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد تأثير لتطبيق مفهوم الحوكمة في ظل نظام فعال للمراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي.

ثالثاً/ الإجابة على الفرضية الرئيسية للبحث:

الرفض الرئيسي: لا يوجد للمراجعة الداخلية دور في الحد من الفساد المالي في ظل حوكمة الشركات:

تم استخدام اختبار "t" لعينة واحدة "One –Sample T-test" وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لجميع محاور الاستبيان لاختبار وقياس الفرضية الرئيسية بناء على الفرضيات الفرعية الثلاثة.

جدول رقم (19) تحليل محاور الدراسة (ما دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في ظل حوكمة الشركات).

المحور	عنوان المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
الأول	مدى تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط.	4.09	0.69	16.80	81.89	موافق بشدة
الثاني	مدى تأثير حوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية.	4.28	0.38	8.86	85.50	موافق بشدة
الثالث	ما تأثير تطبيق مفهوم الحوكمة في ظل وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي	4.20	0.41	9.82	84.00	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	4.19	0.19	11.82	83.80	موافق بشدة

يبين الجدول رقم (19) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والنسب المئوية لجميع محاور الاستبيان لدراسة الفرضية الرئيسية ومن الجدول نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي يساوي (4.19) ويقع في الفترة (3.4 – 4.2) أما قيمة الانحراف المعياري يساوي (0.49) وهي قيمة منخفضة تدل على تركيز إجابات عينة الدراسة حول المتوسط الحسابي والنسبة المئوية تساوي(83.83%)، مما يدل على دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في ظل حوكمة الشركات. وللتأكد من هذه النتيجة قام الباحث باستخدام اختبار " ت " لعينة واحدة "One – Sample T-test".

جدول رقم (20) اختبار " ت " لعينة واحدة "One –Sample T- test" لاختبار محاور الدراسة – (Test Value3.4)

المحور	عنوان المحور	الفرق بين متوسطات	مدى فترة الثقة عند مستوى 95%		قيمة "ت"	مستوى الدلالة
			الصغرى	الكبرى		
الأول	مدى تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط.	.694	.31	1.08	3.910	.002
الثاني	تأثير حوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية.	.875	.67	1.08	8.952	.000
الثالث	تأثير تطبيق مفهوم الحوكمة في ظل نظام فعال للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي.	.800	.57	1.03	7.515	.000
	المتوسط الحسابي لنتيجة المحور	0.790	0.517	1.063	6.792	0.001

قيمةt الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (14) تساوي (1.763).

الجدول رقم (20) يوضح اختبار t لعينة واحدة "One – Sample T – test". ومن الجدول نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تساوي (6.792)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.763)، كما أن القيمة الاحتمالية أو مستوى الدلالة تساوي (0.001)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الرئيسية التي تنص على أنه لا يوجد للمراجعة الداخلية دور في الحد من الفساد المالي في ظل حوكمة الشركات . ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد للمراجعة الداخلية دور في الحد من الفساد المالي في ظل حوكمة الشركات.

النتـــائج والتوصيـــات:

هدف البحث لمعرفة دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في ظل حوكمة المؤسسات، وذلك من خلال استقصاء المراجعين الداخليين والموظفين الماليين بالمؤسسة الوطنية للنفط، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات في مجال موضوع البحث كالأتي:

أولاً/ النتـــائج:

جاء هذا البحث ليلقي الضوء على دور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي، وبناء على الدراسة الميدانية واختبار فرضيات البحث ثم التوصل إلى النتائج التالية:-

1. من خلال اختبار الفرضية الفرعية الاولى تبين أنه يوجد تأثير لحوكمة الشركات في تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

2. من خلال اختبار الفرضية الفرعية الثانية تبين أن تطبيق مفهوم الحوكمة في ظل وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية يساهم في الحد من الفساد المالي بالمؤسسة الوطنية للنفط.

3. من خلال اختبار الفرضية الفرعية الثالثة تبين أن المؤسسة الوطنية للنفط تقوم بتطبيق نظام حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي، وهذا بدوره سينعكس على وظيفة المراجعة الداخلية ويساهم في تطويرها.

4. من خلال اختبار الفرضية الرئيسية للبحث تبين أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في ظل حوكمة الشركات.

ثانياً/ التوصيـــات

من أجل تجسيد الدور الفعلي والحقيقي للمراجعة الداخلية، لابد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة المؤسسات، بالإضافة إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية فيها، وطرق مكافحة الفساد المالي، ومن هنا ندرج التوصيات الاتية، والتي من شأنها تحسين وتطوير دور المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي وكآلية لتطبيق حوكمة الشركات إذاً لابد من:

1. يجب على المؤسسة الاهتمام بعقد الدورات التدريبية بصفة مستمرة فيما يخص حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي للمراجعين الداخليين.

2. يجب على المؤسسة إتاحة فرص العمل وتدريب خريجي الجامعات والمعاهد العليا ذوي تخصص المراجعة.

3. يجب على إدارة المراجعة الداخلية الاطلاع المستمر على التطورات التي تطرأ على هذه المهنة وايضاً الاستمرار بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في المؤسسة.

4. يجب على المؤسسة القيام بتضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية التي تعدها في نهاية الفترة المحاسبية، تقريراً عن مدى الالتزام بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة في المؤسسة.

قـــــائمة المراجع

اولاً/ الكتب العربية:

1. آل شيب، دريد: مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، (عمان: الطبعة 2، دار المسيرة، 2009).
2. أمين السيد أحمد لطفي: أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين ، (القاهرة: الدار الجامعية، 2001).
3. ادريس عبدالسلام اشتيوي: المراجعة المالية، (بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع والاعلان، 2003).
4. 11. العمرات أحمد صالح: المراجعة الداخلية، الإطار النظري والمحتوى السلوكي، (عمان: دار النشر، 1990).
5. خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات، (عمان: دار وائل للنشر، 1999-2001).
6. ـــــــــــــ: علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، (الأردن: الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2003).
7. خالد حسين حسون: الفساد المالي والإداري في العراق واسبابه وتأثيره وآليات معالجته، 2012.
8. خلف عبد الله الوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً للمعايير التدقيق الداخلية، (الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2006).
9. عبد العال طارق: حوكمة الشركات، جامعة عين شمس، 2007-2008.
10. عبد الفتاح الصحن ومحمد سمير الصبان: اسس المراجعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004).
11. كاثرين كوتشا وآخرون: ترجمة سمير كريم: حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، الطبعة 3، واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
12. محمد بوتين: كتاب المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، (الطبعة الثالثة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).
13. محمد حسن يوسف: محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، (بنك الاستثمار القومي، القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2007).
14. محمد سمير الصبان: نظرية المراجعة وآليات التدقيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2003).
15. محمد سمير الصبان ومحمد مصطفى سليمان: الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004-2005).
16. محمد شريف توفيق: قراءات من الانترنت في حوكمة الشركات، (جامعة الزقازيق: 2005).

17. محمد طواهر التوهامي ومسعود صديقي: المراجعة وتدقيق الحسابات، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003).
18. محمد متولي الحمل ومحمد محمد الجزار: أصول المراجعة، (عمان: دار وائل للنشر، 1999).
19. محمد مصطفى سليمان: حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، (الدار الجامعية، الإسكندرية: 2006).
20. نادر شعبان السواح: المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006).

ثانياً : رسائل الماجستير والبحوث وورقات العمل:

1. أشرف حنا ميخائيل: اهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، (الإسكندرية، 8-10 سبتمبر،)2005.
2. أمين السيد احمد لطفي: دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، (ورقة عمل، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007).
3. بلقاسم زايري وحاكمي بو حفص: مقاربة نظرية الفساد الإداري والمالي وأثره على السياسات والإجراءات، بحث مقدم في الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، (المركز الجامعي خميس مليانة، 3- 4 ديسمبر، 2006).
4. خلف عبد الله الوردات: الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات – تدقيق المصارف والمؤسسات المالية – تدقيق الشركات الصناعية)، (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24- 26 سبتمبر، 2005).
5. سميحة فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم (82)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة: مركز مشروعات الدولية الخاصة، 2003.
6. عادل عبد العزيز السن: متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2009).
7. عبد الغني، فضل علي: مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمينة، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان،2003).
8. عبد الله خبابة: الحوكمة آلية فعالة للقضاء على الفساد الاقتصادي، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، (جامعة باجي المختار، عنابة، 18 نوفمبر 2009).

9. فريد خميلي وشوكال عبد الكريم: الحوكمة والفساد الإداري والمالي، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، (جامعة باجي مختار، عنابة، 18- 19 نوفمبر 2009).

10. فريد كورتل: حوكمة الشركات، منهج القادة ومدراء التحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة قصد المشاركة في مؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، 15- 16 أكتوبر 2008.

11. قباجة، عدنان: أثر فعالية حوكمة المؤسسات على الاداء المالي للشركات المدرجة في السوق الفلسطيني للأوراق المالية، (رسالة دكتوراه، 2008، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان).

12. محمد جميل حبوش: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات- دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين ومدراء الشركات المساهمة العامة، (رسالة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية، 2007).

13. ميخائيل، أشرف حناء: تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005).

14. نبيل حمادي: التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، 2008).

ثالثاً : المجلات والمقالات:

1. سمير كامل، محمد عيسى: العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1، المجلد رقم 45، جانفي 2008).

2. طلال بن مسلط الشريف: ظاهرة الفساد الإداري واثرها على الأجهزة الإدارية، (مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2004).

3. حازم الخطيب: الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها علة أرض الواقع في الشركات المدرجة في الاسواق المالية، (الأردن، المجلة العربية للإدارة، المجلد 10، العدد 1، 2006).

4. مصطفى فؤاد الصادق: مقالة مكافحة الفساد انها قضية أخلاقية وتحدي امام التنمية في العراق، 2007.

5. النواس رافد عبيد: أثر حوكمة المؤسسات على جودة أداء مراقب الحسابات – نموذج مقترح، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد رقم 14، العدد 50، 2000).

رابعاً : المواقع الإلكترونية:

1. www.hawkama.net.
2. معهد المراجعين الداخليين الأمريكي، 2003https://na.theiia.org.
3. منظمة التعاون والتنمية العالمية http://www.oedc.org.
4. منظمـــــــة الشـــــــفافية العالميـــــــة، تقريـــــــر الفســـــــاد المـــــــالي لعـــــــام 2007 https://www.transparency.org/cpi2015.
5. المؤسسة الوطنية للنفط www. noclibya.com.ly.

ملاحق البحث

جـــــامعة افريقيـــا

للعلوم الإنسانيــة و التطبيقيــة

قسم المحاسبـــــــة

استمارة استبيان

التاريخ ..../..../2018

السيد المشارك/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد،،،

يتنـاول هذا الاستبيان دراسـة وتحليـل لأحـد الوسـائل المطبقـة فـي حوكمـة الشـركات ألاّ وهـو المراجعـة الداخلية، وذلك سعياً للكشف عن العلاقة بين المراجعة الداخلية و حوكمة الشركات و معرفة إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق مفهوم الحوكمة في ظل نظام فعّال للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي، وبما أن آرائكم ستفيد وتساعد في إجراء البحث ونتائجه، فنرجوا منكم التكرم بتعبئة الاستبيان والإجابة على جميع الأسئلة بموضوعية، مؤكدين لكم أن جميع البيانات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلاً لأغراض البحث العلمي. ونفيذكم بأننا على أتم الاستعداد لتزويدكم بنتائج الاستبيان عند طلبكم ذلك.

شاكرين لكم حُسن تعاونكم واهتمامكم

الباحثـــــان.

أولاً/ المعلومات الشخصية:

يُرجى التكرم بالإجابة على هذا الجزء من استمارة الاستبيان، وذلك بوضع علامة (√) في المكان المناسب أو ملء الفراغ المناسب.

1. وظيفة المشارك:

مدير مكتب المراجعة الداخلية ( ) موظف بمكتب المراجعة الداخلية ( )

أخرى.....(اذكرها)

2. المستوى التعليمي للمشارك:

دكتوراه ( ) ماجستير ( )

بكالوريوس ( ) دبلوم ( )

3. مستوى الخبرة الحالي:

أقل من 5 سنوات ( ) من 5 – 10 سنوات ( )

من 11 – 15 سنة ( ) أكثر من 15 سنة ( )

4. هل انخرطت في دورت تدريبية في مجال تطبيق المراجعة الداخلية:

نعم ( ) لا ( )

ثانياً/ الآتي عدد من المحاور التي وردت بالإطار النظري للبحث لإلقاء الضوء على دور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي:

المحور الأول/ مدى تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط:

ت	العبـــــــــــــارات	مستوى الإجابـــــــــة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد في تطبيق حوكمة الشركات.					
2	تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة بفاعلية يساهم في الحد من الفساد المالي.					
3	تحقق ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالمؤسسة والرفع من إنتاجاتها.					
4	تساهم استقلالية وموضوعية عمل المراجع الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات.					
5	احترام المؤسسة لحقوق مختلف أطراف المصالح يساهم في تطبيق حوكم الشركات.					
6	مبادئ وآليات الحوكم تعمل على زيادة كفاءة عمل المؤسسة.					
7	تقييم ومتابعة إجراءات المراجعة وإدارة المخاطر تساهم في تطبيق حوكمة الشركات.					
8	معايير وآليات وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات تساعد على الحد من الفساد.					
9	التفاعل الجيد للمراجعة الداخلية مع أطراف حوكمة الشكات.					
10	اتصاف إدارة المراجعة الداخلية بالشفافية والنزاهة واستقلالية يساهم في تطبيق حوكمة الشركات.					
11	تساهم الحوكمة في اكتشاف أخطاء أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى مستوى.					

12	توزيع السلطات والواجبات بشكل مناسب لتطبيق حوكمة الشركات.					

المحور الثاني/ تأثير حوكمة الشركات في تفعيل وتحديد كفاءة وفعالية نظام المراجعة الداخلية:

ت	العبارات	مستوى الإجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	قيام المراجع الداخلي بفحص وتقييم اجراءات الرقابة الداخلية ومقارنتها مع اللوائح والقوانين وسياسات المؤسسة.					
2	تفعيل الرقابة الداخلية ووجود تعليمات وقوانين محددة وواضحة لها داخل المؤسسة.					
3	وضع قوانين صارمة مع تحديث باستمرار لتنظيم مهنة المراجعة الداخلية يحد من انتشار الفساد.					
4	دقة وكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والتزام بقواعد حوكمة الشركات يساهم في زيادة جودة أداء المراجع الداخلي لعمله.					
5	قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية والتأكد من التزام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات.					
6	تهتم المراجعة الداخلية بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات لكونها تلعب دوراً مهماً في محاصرة الفساد المالي.					
7	تساهم المراجعة الداخلية في إطار تطبيق مفهوم الحوكمة على وضع استراتيجية للاكتشاف والحد من الغش والتلاعب واختلاس داخل المؤسسة.					

8	مراعاة التغيرات البيئية وعدم ربط مفهوم الحوكمة بأعمال إدارة المراجعة الداخلية عند وضع استراتيجية محاربة الفساد المالي.					

المحور الثالث/ مدى تطبيق حوكمة الشركات في ظل وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي داخل المؤسسة الوطنية للنفط:

ت	العبـــــــــــــــارات	مستوى الإجابـــــــــــة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	الموضوعية وعدم انحياز المراجع الداخلي أو الخضوع لتأثير أي سلطة أو مصلحة شخصية.					
2	اتصاف إدارة المراجعة الداخلية بالاستقلالية والشفافية تمكنها من القيام بأعمالها بدقة وموضوعية.					
3	قيام إدارة المراجعة الداخلية من مناقشة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه للتأكد من دقة وكفاءة النظام ومساهمته في الحد من الفساد المالي.					
4	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالكشف عن أي تجاوز أو عدم التزام مبادئ وآليات الحوكمة لتأثيرها في الحد من مظاهر الفساد المالي.					
5	حرص إدارة المراجعة الداخلية على تعيين موظفين ذو تعليم ومهارة وخبرة عالية داخل المؤسسة.					
6	تعمل حوكمة الشركات على ضمان استقلالية وحياد المراجعين الداخليين وأبعادهم عن ضغوطات الإدارة والمسئولين.					
7	تساهم الحوكمة في تفعيل أدوات نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة لكشف والحد من الغش والاختلاسات مسببة للفساد.					
8	التركيز على مراجعة أداء الموظفين داخل المؤسسة يساهم في تقليل الفساد المالي.					

9	زيـادة جـودة أداء العمـل مـن خـلال المكافـآت والتشـجيع يـؤدي لتقليـل مـن الرشوة والغش والاختلاسات.					
10	اسـتقلالية إدارة المراجعـة الداخليـة غـن إدارة العليا للمؤسسة.					
11	قيـام المراجـع الـداخلي بتطبيـق معـايير الدوليـة للمحاسـبة والمراجعـة عنـد أداء عمله.					